وقوله: (**وإنْ أردتَ أنْ تُثَلِّثَ أدْنى العُقودِ**)[١]، ينبغي أنْ تكون تُثْلِث خفيفًا، (وكذلك تسعة ينبغي أن تُتَسِعه)[٢].

وقوله: (**ولمْ يَجُزْ حين جاوزتَ أدنى العقودِ**)[٣] الفصل، أي: لم يجز في التمييز إلّا أنْ يكون نكرة، يعني إذا جاوزت العشرة، وعلة أنْ كان الذي تبين به من أي صنف العدد نكرة أنَّه تمييزٌ، هذا مُراده بقوله: لما ذكرتُ لك.

وقوله: (**وكذلك هو إلى التّسعين**)[٤]، أي: العدد الذي جاوز العشرة كذلك يكون إلى التسعين نكرة منصوبا[٥].

وقوله: (**فإذا بلغتَ العَقْدَ تركتَ التَّنوينَ، وأضفتَ**)[٦]، قلت: مراده أنَّك إذا بلغتَ عَقْدَ العشرات، وهو المائة، فإنَّك تقول: مائةُ رجلٍ، فتضيف.

ثم قال: (**وجعلتَ الذي يتبين به العدد واحدًا**)[٧]، قلت: قد أعطينا العلة في أنْ كان مضافا، وفي أن كان مفردا بما أغنى عن إعادته.

وقوله: (**كما فعلتَ/ ذلك فِيما نوَّنت**[٨] **فيه**)[٩]، يريد: في خمسةَ عشرَ وشَبَهِهُ. ٢٣٢/أ

---

(١) الكتاب ١/٢٠٦.

(٢) أ:(وكذلك فينبغي أنْ يكون تسعة تسع)، والصواب ما أثبته من ب.

(٣) الكتاب ١/٢٠٧.

(٤) الكتاب ١/٢٠٧.

(٥) تمييز العدد المركب (مابين أحد عشر وتسعة عشر) مفرد منصوب، وكذلك مُمَيِّز العشرين والتسعين ومابينهما مفرد منصوب. ينظر: ارتشاف الضرب ٢/٧٤١، وشرح التصريح ٢/٤٤٩، وتمهيد القواعد ٥/٢٤٠٠.

(٦) الكتاب ١/٢٠٧.

(٧) الكتاب ١/٢٠٧، مع تغيير في اللفظ.

(٨) أ: [illegible]، والصواب ما أثبته من ب.

(٩) الكتاب ١/٢٠٧.

ثُمَّ قال: ((**إلّا أنَّك**)[(١)] **تُدْخِلُ فيه الألف واللام**)[(٢)]، أي: تقول: مائةُ الرِّجال؛ لأنَّه يتعرف به.

ثم قال: (**ولا يكونُ المُنوَّنُ به مَعْرِفةً**)[(٣)] بالألف واللام، ولا يتعرف به خمسة عشر؛ لأنَّه تمييز ولا يضاف إليه، فلا يصح له أنْ يُعَرف[(٤)] به.

وقوله: (**وكذلك إنْ ضاعفتَه**)[(٥)]، أي: وكذلك يكون تمييز هذا العَقْدِ إنْ ثنيته، لا فرق، فتقول: مائتا رجل ، ومائتا الرجل.

ثم أنشد على تنوين مثل هذا قوله:

إذا عاشَ الفَتَى مائَتْينِ عاما [(٦)]

وقوله:

مائتانِ كَمَرَهْ [(٧)]

---

(١) أ: ألا ترى، والصواب ما أثبته من ب، والكتاب.

(٢) الكتاب ٢٠٧/١.

(٣) الكتاب ٢٠٧/١.

(٤) ب: يتعرف.

(٥) الكتاب ٢٠٧/١.

(٦) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

فَقَدْ ذَهَبَ الْمَسَرَّةُ والْفَتَاءُ

وهو للربيع بن ضبع في الكتاب ٢٠٨/١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٦٦/٤، ولسان العرب ١٨١/١٠، مادة (فتا)، وشرح التصريح ٤٥٧/٢، وهمع الهوامع ٧٦/٤.

والشاهد فيه قوله: " مائتين عامًا " حيث نصب التميز (عامًا) للضرورة، وكان من حقه أن يجره بالإضافة فيقول " مائتي عامٍ ".

(٧) الرجز للأعور بن براء الكلبي في معجم البلدان ٣٩٣/٢، مادة (خنزرة)، وبلا نسبة في الكتاب ٢٠٨/١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٦٦/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣/٤.

تمام البيت: **أَنْعَتُ عَيْراً من حَميرِ خَنْزَرَهْ   في كُلِّ عَيْرٍ** ....

والشاهد فيه قوله: " مائتان كمره " وهو كسابقه.

وهو قليل.

ثُمَّ قال: **وأمَّا ثلاثُمائةٍ وتسعُمائةٍ فكان ينبغي في القياس أنْ تكون ثلاثُ مئين**[١].

[يريد: أنَّ الثلاث إلى العشرة لا يكون تمييزها إلا جمعا، فاعتذر عن ثلاث مائة][٢] بأنَّهم شبهوه بعشرين فعبروه بما هو مفرد؛ لأنَّ المائةَ جمعٌ في المعنى، فكما وَصَفُوا المفرد الذي ليس بجمعٍ في مؤضع الجمع في نحو قوله:

في حَلْقِكُمْ عَظْمٌ [وَقَدْ شَجِينَا][٣][٤]

فهذا أسهل؛ لأنَّه جمع فهذا ما اعتل به سيبويه.

وأما أبو عثمان[٥] فأعطى في ذلك علة أخرى، وذلك أنَّ المائة لفظٌ مؤنثٌ، فلو جمعوه لِتَوالي الثِّقل مِنْ الجمعية والتأنيث، فعدلوا عن الجمع، ولو كان مذكرا لجمعوا، ألا تراهم قالوا: ثلاثةُ آلافٍ، فجمعوا الألْفَ لما كان مذكرا، وهذا يمكن أيضا.

وأمَّا يحيى بن زياد[٦] – رحمه الله – فاعتل[٧] بعلةٍ أنْبه مِنْ هاتين؛ لأنَّ السَّماع عضدها، قال: وذلك أنَّ الآحادَ التي هي الثلاثة والأربعة تكون عقدها مِنْ لفظ (ع ش ر)، والمئينُ

---

(١) قال سيبويه: **وأمَّا ثلاثُمائةٍ إلى تسعِمائةٍ فكان ينبغي أن تكون في القياس مِئِينَ أو مِئاتٍ**، ولكنهم شبهوه بعشرين وأحَدَ عَشَرَ حيث جعلوا ما يُبِينُ به العددُ واحدا لأنَّه اسم للعددِ" الكتاب ٢٠٩/١.

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من ب.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من ب.

(٤) جزء بيت من الرجز:

إنْ تَقْتُلُوا اليوْمَ فقد شَرِبْنَا ... لا تُنكِرُوا القَتْلَ وقد سُبِينا

....

وهو بلا نسبة في الكتاب ٢٠٩/١، والمقتضب ١٧٠/٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٧٥/٤، وخزانة الأدب ٧٣/٤.

والشاهد فيه استعمال (حلقكم) مفردا مرادا به الحلوق.

(٥) هو المازني.

(٦) هو الفراء.

(٧) ينظر: رأي الفراء في ارتشاف الضرب ٧٤٥/٢، وتوضيح المقاصد للمرادي ١٣٢٣/٤-١٣٢٤، والمساعد على تسهيل الفوائد٦٩/٢،

والعشرات يكون عَقْدَهُما مِنْ غير لفظ (ع ش ر)، ألا ترى أنَّ عَقْدَ العشرات مائةٌ، وعَقْد المائةِ ألفٌ، وليس مِنْ لفظ العشرة، وعقد الألفِ مِنْ لفظ العشرة، ألا ترى أنَّك تقول: سبعة آلاف ثم تنتهي إلى عشرة آلاف، فعَقْدُ هذا مِنْ لفظ العشرة.

ثم رجع فقال: فإنَّما قالوا ثلاثة مائة؛ لأنَّ عَقْدَ المائةِ مِنْ غير لفظِ العشرة، فكما أنَّ تمييز ما ليس عَقْده مِنْ لفظ العشرة مفرد، وهو العشرون فما فوق، وكذلك يكون عقد[1] هذا مفردا، فتقول/: ثلاثُ مائةٍ. ٢٣٢/ب

ولما كان عَقْدُ الألفِ مِنْ لفظ العشرة أَشْبَهَ الآحاد مِنْ الثلاثة إلى العشرة، فكما أنَّ تمييز ذلك جمع، فكذلك كان تمييز هذا مجموعا، فتقول: ثلاثةُ آلافٍ، وأربعةُ آلافٍ؛ لأنَّك تنتهي إلى العقد ، فتقول: عشرة آلاف، فتعقدها لفظ (ع ش ر) ، وأنت لا تقول: عشر مئين، إنما تقول ألفا، فصار عقدها كعقد العشرات، مِنْ غير اللفظ المذكور، فكان التمييز على حسب ما يشبه به.

قال: والدليل على صحة هذه الدعوى أنَّهُ لا يقول: ثلاثُ مئين إلا مَنْ لا يقول: ألف، و[2]إنَّما يقول: عشرُ مئين، ومَنْ يقول: ألف، ولا يقول: عَشْرُ مئين، لا يقول: ثلاثُ مئين، فهذا لو عثر عليه سيبويه – رحمه الله – لأثبتَه، ولمْ يأخذْ بشيء سواه، فهذا منتهى القول في هذه المسألة، والحمد لله

وقوله: ([**لأنَّه اسمٌ (للعدد**[3]))[4] تعليل لقوله: إن القياس يكون مئات ومئين][5]؛ لأنَّه لأنَّه اسم للعدد الذي يكون مفسرا بجمع، أو اسم العدد القليل يعني الثلاث.

---

(١) أ: غير، والصواب ما أثبته من ب.

(٢) الواو ساقطة من ب.

(٣) أ: العدد، والصواب ما أثبته من ب والكتاب ٢٠٩/١.

(٤) الكتاب ٢٠٩/١.

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من ب.

ثم قال: (**وليس بِمُسْتنكرٍ**)[١] الفصل، قد تقدم الكلام عليه[٢]، وأنَّهُ مِنْ باب الأحرى؛ لأنَّ هذا لفظ مفرد مِنْ كل وجه، ووضع موضع الجمع بخلاف[٣] مائة؛ لأنَّ له مُتَسهلا لذلك، وهو كونه جمعا في المعنى.

ثُمَّ قال: (**واختُص بهذا الباب إلى**[٤] **تسع مائة**)[٥]، أي: واختُص الباب بهذا، وهو الإضافة إلى المفرد إلى تسع المائة، وثبت[٦] في بعضها بهذا الباب مجرورا، ويكون معناه، واختُص واختُص ما ذكرت لك بهذا الباب.

في لدن لغات[٧]: لدُنْ، ولدُ، ولدْنُ، ولدَنْ، ولَدَا ولدًا[٨]، فأمَّا لدُ فمحذوفة مِن لَدُنْ، وأمَّا وأمَّا لدَا فهي مفتوحة مِن لَدَنْ، ولدَا أُبْدل مِن تنوينها ألفا.

وأمَّا (لدًا) فمِنْ النَّاس مَنْ زعم أنَّها لُغَةٌ أُخْرى، وأمَّا سيبويه – رحمه الله[٩] – فردها إلى لَدن، وهو أنّه أسْكَنَ[١٠] الدال، فعندما اجتمع له ساكنان حرَّك الأول، وقد كان ينبغي أنْ يُحرِّك الثاني، لكن جعل النون كأنَّها مُنْفصلة، فلذلك[١١] حرَّك الكلمة الأولى.

---

(١) قال سيبويه: "**وليس بِمُستنكرٍ** في كلامهم أن يكون اللفظُ واحدًا والمعنى جميعٌ " الكتاب ٢٠٩/١.

(٢) قال أبو سعيد السيرافي: يعني ليس بمستنكر في كلام العرب أن يكون اللفظُ واحدًا، ويكون عبارة عن جميع، ولا سيما في باب العدد كما قلنا في: (عشرين درهمًا)، و(مائة درهمٍ)، وقد استعملت العرب لفظ الواحد بمعنى الجميع في الشعر، لما لم يستعمل في الكلام ... شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٧٦/٤.

(٣) أ: خلاف، والصواب ما أثبته من ب.

(٤) أ: أن، والصواب ما أثبته من ب، والكتاب.

(٥) الكتاب ٢١٠/١.

(٦) ب: ويثبت.

(٧) ب: زيادة (منها).

(٨) ينظر: ارتشاف الضرب ١٤٥٣/٣–١٤٥٤، وشرح الرضي على الكافية ٢٢٠/٣–٢٢١، وهمع الهوامع ٢١٦/٣.

(٩) قوله: (رحمه الله) ساقط من ب.

(١٠) أ: إذا سكَّنَ، والصواب ما أثبته من ب.

(١١) أ: فكذلك، والصواب ما أثبته من ب.

وأمَّا (لدِن) فلأنَّهم لما خففوها إذ كانت كعَضُدْ، التقى ساكنان، فحُرِّكَ الثاني بالكسر، أو بالفتح(١).

وقوله – رحمه الله – : (فإنَّهُ أَسْكنَ(٢) الدالَ، ثُمَّ فتحَها)(٣)، يعني في لَدُنْ ، وقد فسرناه. فسرناه.

وقوله/: (والجرُّ في (غُدْوَةٍ) هو الوجهُ والقياسُ)(٤)، يريد: لأنَّ لَدُن ليست مِنْ الأسماء العاملة. ٢٣٣/أ

وقوله: (وتكونُ النُّون مِنْ نَفْسِ الكلمةِ)(٥)، يعني: أنَّه جَعَلها مِنْ نفس الكلمة، و(٦)هو و(٦)هو القياس، وأمَّا مَنْ أَعْملها فإنَّهُ يجعل النون كأنَّها خارجة عن الكلمة؛ لأنَّهُ يجعلها بمنزلة التنوين، وباقي الفصل مفهوم.

وقوله: (ومِثلُ ذلك فِي الكلام قوله تعالى:﴿ فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا ﴾)(٧)، أي: ومِثْل قوله:

كُلُوا فى بَعْضِ بَطنِكُمُ تَعِفُّوا(٨)

---

(١) ينظر: لسان العرب ١٢/٢٦٧.

(٢) أ: سكن، والصواب ما أثبته من ب، والكتاب.

(٣) الكتاب ١/٢١٠.

(٤) الكتاب ١/٢١٠.

(٥) الكتاب ١/٢١٠، مع تغير في اللفظ.

(٦) الواو ساقطة من ب.

(٧) سورة النساء، من الآية (٤).
الكتاب ١/٢١٠.

(٨) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

فإنّ زمانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيصُ

وهو بلا نسبة في الكتاب ١/٢١٠، والمقتضب ٢/٢٧٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/١٨٠، وأسرار العربية ص٢٢٣، وتخليص الشواهد ص١٥٧.

والشاهد فيه استعمال " بطن " بمعنى الجمع، أي بعض بطونكم.

لأنَّهُ وَضَعَ مُفْرَدا في موضع جمع، لكن البيت لا يجوز إلَّا في موضعه، وهذا ينقاس؛ لأنَّهُ لا يكون إلا نكرة، والمفرد إنَّما يكون في موضع جمع[1] نكرة، ولم يبق في الباب شيء [إلا وقد أتينا عليه][2]، والحمد لله.

---

(١) ب: جميع.

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من ب.

هذا باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام والإيجاز والاختصار(١)

لا خلاف أنَّ الاتساع يكون على(٢) حذف المضاف(٣)، فإذا قلت: صِيدَ عليه يومان، وأردت به: صِيدَ عليه وحشٌ يومين، فهذا النَّوع مِنْ الاتساع لا خلافَ في جوازه(٤).

وأمَّا الاتساع الآخر وهو: أنْ يكون المعنى صيد عليه يومين، وتجعل اليومين قد صِيدَ مجازًا، فهو مذهب سيبويه – رحمه الله – وكافة النَّحويين(٥).

وزعم أبو الحسن بن كيسان(٦) أنَّ هذا إنْ ورد فهو لأمر يُلْفظ، لا لما ذكروه، وذلك أنَّك إذا قلت: يومُ الجمعةِ صمتُه، فإنَّما اتسعْت فيه على أنَّك اعتمدتَه بالصوم، ولمْ تصمْ سواه، ولو قلت: صمتُ فيه لكنت غير مُتَعرض لأنَّك صمت فيه وحده، بل يمكن أنْ تصوم فيه، وفي غيره، فإذا اتسعت فيه، فعلى معنى اختصاصه بالفعل، وأنَّك ما صمت إلّا فيه، فلمَّا صار مختصًا بالفعل دخله معنى اعتمدته بكذا، فانتصب على معنى اعتمدت.

قال: والدليل على أنَّ هذا المعنى يريد بالاتساع أنَّهم لا يفعلون ذلك إلّا في ما كان مِنْ الظروف مختصًا، نحو: يومُ الجمعة، ولو قلت: صمتُ الدَّهرَ لم يجزْ أنْ يَنْتصب على السعة، وزعم [أنَّك](٧) لا تقول: الدهر صمتُه؛ لأنَّه لا يمكن الاعتماد/ في هذا إلا في غيره. ٢٣٣/ب

فهذا الذي قال هذا الرجل حسن جدا، ولكنّ الذي زعم سيبويه عضده بأبيات منها قوله :

---

(١) الكتاب ٢١١/١.

(٢) ب: زيادة (معنى).

(٣) ينظر: الأصول في النحو ٢٥٥/٢، والخصائص ٣٦٢/٢، وارتشاف الضرب ١٤٦٤/٣.

(٤) ينظر: شرح الكتاب للرماني ٤٨٨/٢، وارتشاف الضرب ١٤٦٤/٣.

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٤٣/٢-٢٤٤، وارتشاف الضرب ١٤٦٤/٣.

(٦) ينظر: قول ابن كيسان في ارتشاف الضرب ١٤٦٤/٣، والتذييل والتكميل ٩٧/٨، وتعليق الفرائد ٢٥٣/٥.

(٧) زيادة يقتضيها السياق.

وما لَيْلُ الْمَطِيِّ بنائمِ [1]

وقولهم: نهارُك صائمٌ وليلُك قائمٌ، فهم قد جعلوه صائمًا لتلبسه[2] بالصائم، وكأنه لما وقع فيه، جُعِل كأنه وقع به.

ومما أنشدوا على هذا قوله :

رُبَّ ابنِ عَمٍّ لسُلَيمَى مُشْمَعِلّْ ** طَبَّاخِ ساعاتِ الكَرَى زادَ الكَسِلْ** [3]

فهذا قد أضيف إليه، ولم يضف إليه إلا على أنه متسع، فسيبويه – رحمه الله – يجعله على معنى: أنَّ الساعاتِ مطبوخةٌ، وما زعمه ابن كيسان أيضا منقدح هنا، ألا ترى: أنَّه يكون معتمد الطبخ زاد الكسل في هذه الساعات، لا في غيرها، فيكون ذلك أمدح له، أي: أنَّه لا يؤخرها عن وقت يوم الكسلان، ويعتمد هذا الوقت.

وكذلك قوله :

ويومٍ شَهِدْناه سُلَيْماً وعَامِرًا ** قليلٍ سِوىَ الطَّعْنِ النَّهالِ نَوافِلُهْ** [4]

أي: أنَّ هذا اليوم اعتمدناه بهذا الفعل، فهذا النوع من الاختلاف ينفع الله به؛ لأنه يثير معنى، وهو ما معنى: يومُ الجمعةِ صُمْتُه؟

---

(١) جزء بيت من الطويل، وهو لجرير في ديوانه ص٥٥٤، والكتاب ١/١٦٠، ولسان العرب ١٠٣/٥، مادة (ربح)، وخزانة الأدب ٤٦٥/١، وأول البيت:

لقد لُمْتِنا يا أُمَّ غَيْلانَ في السُّرَى ** ونَمْتِ ....**

والشاهد فيه قوله: " وما ليل .... بنائم " حيث وصف الليل بالنوم اتساعا ومجازًا.

(٢) ب: ليلته.

(٣) سبق تخريج البيت في صفحة ١٣١.

والشاهد فيه قوله: " طباخ ساعات " حيث أضاف طباخ إلى " ساعات " على أن " ساعات" مفعول به على السعة.

(٤) البيت من الطويل، وهو لرجل من بني عامر في الكتاب ١٧٨/١، وبلا نسبة في المقتضب ١٠٥/٣، والمقرب ١٤٧/١، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٢٤٩/٥.

والشاهد فيه قوله: " شهدناه " حيث لم يظهر " في " حين أضمره؛ لأنه جعله مفعولا به مجازًا، ولوجعله ظرفًا على أصله، لقال " شهدنا فيه ".

فنحن نقول إنَّه صائم، ووقع به الصوم، وابن كيسان يقول: لم أصم سواه.

وقول سيبويه: (**لاتِّساعِهم في الكلام**)[١]، يريد به: صِيدَ عليه يومان، إذا أردت أنَّ اليومَ مَصِيد.

وقوله: (**والإيجاز**)[٢]، يريد: إذا أردت الحذف، وكان المعنى: وحش يومين.

وهذا أولى مِن[٣] أن يجعل كله بمعنى واحد؛ لأنَّ الذي تحت الترجمة إنَّما هو المعنيان: الحذف، وعدمه، فهذا متضمن الباب.

وبقيت ألفاظه قوله – رحمه الله –: (**فمِنْ ذلك أنْ تقولَ على قولِ القائلِ: كَمْ صِيدَ عليه؟ وكَمْ غَيْرُ ظَرْفٍ**)[٤].

يريد: أنَّك تجعل (كَمْ) في سؤالك مُتسعًا فيها، بأنَّ الاسم في الجواب يكون مطابقًا له في السؤال، وإذا قلت: كم صيد عليه؟ وجعلت (كم) متسعًا فيها[٥]، فإنَّ في (صيد) ضمير كم، ويكون الضمير مفعولا لم يسم فاعله، وكأنَّك قلت: أعشرون يومًا صيد هو عليه؟ فلهذا يقول[٦] في الجواب: صيد عليه يومان.

٢٣٤/أ وإنْ جعلتَ (كَمْ) غير متسع فيها، وجعلتَها منصوبة/، وجعلتَ (عليه) في موضع رفع، كان المعنى: أفي عشرين صيد عليه؟ فتقول في الجواب: صيد عليه يومين؟

وقول سيبويه: (صِيدَ عليه يومان) معمول لقوله (فمِنْ ذلك أنْ تقولَ)، وكأنَّه قال: فمِنْ ذلك أنْ تقولَ: صِيدَ عليه يومان على قول القائل[٧] قول كذا.

---

(١) الكتاب ٢١١/١.

(٢) الكتاب ٢١١/١.

(٣) قوله: (من) ساقط من ب.

(٤) قال سيبويه: " **فمِنْ ذلك أنْ تقولَ على قولِ القائلِ: كَمْ صِيدَ عليه؟ وكَمْ غَيْرُ ظَرْفٍ** ... فتقول: صِيدَ عليه يومانِ وإنَّما المعنى: صِيدَ عليه الوحشُ في يومينِ" الكتاب ٢١١/١.

(٥) ب: فيه.

(٦) ب: القول.

(٧) ب: السائل.

وقوله بعد (فتقول كذا) كرره لمكان الطول، وقد بوّب الفارسي على أنَّ الشيء يُكرر لمكان الطول[(١)]، فمِنْ ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُم مَّا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ﴾[(٢)] فكرر ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ﴾ لمكان الطول.

وعلى ذلك حمل قوله تعالى: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾[(٣)] فكرر ﴿أَنَّكُمْ﴾.

وقوله: (**وإنَّما المعنى: صِيدَ عليْه الوحشُ في يومين ولكنَّه اتَّسعَ واختَصرَ**)[(٤)].

قلت: هذا تفسير معنى، وإنَّما صيغة[(٥)] الإعراب صِيدَ عليه وحشٌ يومينِ.

وقوله : (**ولذلك وَضَعَ السائلُ**)[(٦)]، أي: ولأجل الاتّساع وضع كم [غير ظرف، وما بعد هذا بين جدا.

وقوله: (**ومِنْ ذلك أنْ تقولَ كَمْ**][(٧)] **ضُرِبَ به؟ فتقول: ضُرِبَ به ضربتان**)[(٨)]، أي: ضُرِبَ بزيد ضربتان، فزيد محل للفعل، أي: أنَّ (الضربتان) فيه، والضرب قد وقع بالضربتين مجازا.

---

(١) ينظر: المسائل المنثورة ص١٩٣.

(٢) سورة البقرة، من الآية (٨٩).

(٣) سورة المؤمنون، الآية (٣٥).

(٤) الكتاب ٢١١/١.

(٥) ب: صيغته.

(٦) أ: غير واضح، ب: الراجل، والصواب ما أثبته من الكتاب. الكتاب ٢١١/١.

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من ب.

(٨) الكتاب ٢١٢/١.

فإنْ قلت: ما الذي يدل على أنَّ (اليوم) إذا رفعته متسعًا فيه، وأنَّ (الضربتان) كذلك، وما يتعدى مِنْ أنْ يكونا قد ارتفعا، وبُنيا على معناهما مِنْ الظرفية.

قلت: لا يتصور ذلك؛ لأنَّ الظرفَ هو ما كان على معنى (في)، و[1]وجدناهم إذا حذفوا الجار نصبوا، ولم نجدهم يَرفعون[2]، فدل ذلك على أنَّه إذا رفع، قد انتقل عن معناه.

وأمَّا المصدر فهو قد قام مقام الفاعل، ولا مقام[3] بحق الأصل مقام الفاعل إلا المفعول به[4]، بدليل أنَّه إذا اجتمع مع غيره لم يقم سواه[5]، فإذا قام مقام الفاعل المصدر فقد انتقل عن بابه[6]، وقد ثبت في الظرف أنَّه إذا انتقل عن بابه من الظرفية صار معناه مُخالفًا لمعناه الأصلي[7]، فكذلك المصدر إذا انتقل، وقام مقام الفاعل، فينبغي[8] أنْ ينتقل معناه.

وجاء شاهدًا على/ الإيجاز بقوله تعالى: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا ﴾[9] فالمعنى: ٢٣٤/ب
واسأل أهل القرية[10]، ولكنّه اتَّسع، فأوجز.

---

(١) الواو ساقطة من ب.

(٢) فتقول: ضُرِبَ ضربتين.

(٣) ب: يقام.

(٤) قال ابن عصفور: وإذا اجتمعت هذه المفعولات للفعل لم يقم منها إلا المفعول به المسرّح ويترك ما عداه. شرح الجمل لا بن عصفور ١/٥٦٤.

(٥) فتقول: أُهِينَ المذنبُ إهانةً بالغةً يومَ الخميسِ في المجلسِ.

(٦) فتقول: جُلِسَ جُلُوسُ الأميرِ، وهذا رأي البصريين، بينما يرى الكوفيون جوازه. ينظر: تمهيد القواعد لناظر الجيش ٤/١٦٢٦.

(٧) فتقول: قُضِيَ يَوْمٌ طيبٌ

(٨) ب: ينبغي.

(٩) سورة يوسف من الآية (٨٢).
الكتاب ١/٢١٢.

(١٠) قال أبو سعيد السيرافي: وإنما يريد أهل القرية فاختصر، وعمل الفعل في (القرية) كما كان عاملا في (الأهل) لو كان هاهنا. شرح الكتاب للسيرافي ٤/١٨٣-١٨٤.

ثُمَّ قال[١]: (ومثله في الاتِّساع:﴿ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ ﴾)[٢]

قلت: هذه الآية تحتمل أوجهًا ثلاثة:

منها أنْ يكون قد حذف من الأول المعطوف عليه، ومِن الثاني المعطوف[٣].

فإن قلت: وأين وجدتم ذلك؟ قلت: قد ثبت أنَّ العرب تحذف المعطوف، ومنه قولهم: "راكبُ[٤] الناقةِ طَلِيحَانِ"[٥]، يريدون: رأيتُ النَّاقةَ والنَّاقة

والمعطوف عليه ومِنْه قوله: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ ﴾[٦]، إنَّما يريد: فأفطر فعدة[٧]، بحذف المعطوف عليه، وينبغي أن تعلم أن الفاء المبقاة في قوله: ﴿فَعِدَّةٌ﴾ ليست فاء [العطف، وإنما هي فاء][٨] فأفطر، فلما حُذِف الفعل حُذِف حرف العطف الذي بعده، فدخلت الفاء الأولى على عدة، وهذا هو الأقيس[٩]؛ لأنَّ حرف العطف إنَّما جِيءَ به لأجل ما قبله، فإذا حُذف فينبغي/ أنْ يحذف حرف العطف، وبذلك ورد السَّماع قال : ٢٣٥/أ

قالَتْ أَلَا لَيْتَما هذا الْحَمَامُ لَنَا **** إِلَى حَمامَتِنَا أَوْ نِصْفُه فَقَدِ[١٠]

---

(١) الكتاب ٢١٢/١.

(٢) سورة البقرة، من الآية (١٧١).

(٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ١٨٤/٤-١٨٥، وشرح الكتاب للرماني ٤٨٩/٢-٤٩٠، والدر المصون ٢٢٩/٢-٢٣٣.

(٤) ب: رأيت.

(٥) ينظر: لسان العرب ١٧٩/٨، وتاج العروس من جواهر القاموس ٥٨٢/٦، والمعنى الراكب والناقة طليحان أي ضعيفان.

(٦) سورة البقرة، من الآية (١٨٤).

(٧) ينظر: همع الهوامع ٢٧٤/٥، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٠٢٨/٣.

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من ب.

(٩) ينظر: شرح التسهيل ٣٧٨/٣-٣٧٩، والتصريح ١٨٦/٢.

(١٠) البيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص٥٥، والكتاب ١٣٧/٢، والخصائص ٤٦٠/٢، وتخليص الشواهد ص٣٦٢، ورصف المباني ص٢٩٩، وشرح التصريح ٣١٧/١.

والشاهد فيه قوله: " هذا الحمام أو نصفه " حيث يمكن تخريجه على تقدير: (هذا الحمام أو هذا الحمام ونصفه)، فحذف " هذا الحمام " وهو المعطوف عليه وحذف حرف العطف "الواو".

[عند من] (١) رواه (أو) و(٢)هو قطرب(٣)؛ لأنَّها لا تريد: يا ليت هذا لنا، أو يا ليت نصفه، وإنَّما أرادت(٤) يا ليته لنا، أو يا ليته ونصفه، فالأصل أو هو ونصفه، فَحُذِف المعطوف عليه مع الواو(٥).

ومِنْ حذف المعطوف قوله تعالى: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾ (٦) أراد والبرد.

فيكون معنى الآية: (مثلك ومِثلُ الذين كفروا كمثل(٧) النَّاعقِ والمنعوق به)(٨)، ولا بدَّ مِنْ هذا؛ لأنَّه لا يشبه الذين كفروا إلا بالمرعِيّ لا بالراعي، والنبي ﷺ يشبه بالراعي، فمُحالٌ أنْ يكونوا مُشبّهين بالذي ينعق، فهذا هو الذي قاد سيبويه إلى أنْ يحذف ما رأيته، وهو لعمرك ضعيف، ينبغي أنْ لا يؤخذ به إلا عِند الاضطرار إليه؛ لأنَّ فيه حذفا كثيرا، مع إبقاء حرف العطف، وهو الواو.

ألا ترى: أنَّ ما قبلها مستأنف، والأصل: مثلك ومثلهم، إلّا أنْ يَدّعي أنَّ الأصل: ومثلك ومثلهم، ثم حذف مثلك، والواو التي عطفت ما بعدها، وبقيت الواو الأولى، ويزعم أنَّ الكلام ربط مع ما قبله بالواو، وليس بينهما ارتباط، فهذا كله كما ترى.

ومِنْ النَّاس مَنْ زعم أنَّه قد يكون فاعل بمعنى يُفْعَل به(٩)، ويأتي يَفْعَلُ بمعنى يُفْعَل به أيضا.

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من ب.

(٢) الواو ساقطة من ب.

(٣) هو أبو علي محمد بن المستنير النحوي المعروف بقطرب ، أحد العلماء بالنحو واللغة، لازم سيبويه، كان معتزليا، توفي سنة ٢٠٦ هـ، وله من المؤلفات : المثلث ، والنوادر ، والأضداد ، ينظر : إنباه الرواة ٣/٢١٩، وبغية الوعاة : ١/٢٤٢.

(٤) أ: أردت، والصواب ما أثبته من ب.

(٥) ينظر: الخصائص لابن جني ٢/٤٦٠، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٢١٤-٢١٥.

(٦) سورة النحل، من الآية (٨١).

(٧) ب: زيادة (الذي).

(٨) الكتاب ١/٢١٢.

(٩) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٤/١٨٥.

فمِن الأول: ﴿وَٱلنَّهَارَ مُبۡصِرًا ﴾[1] أي :يُبْصر فيه.

ومِن الثاني ﴿هَٰذَا كِتَٰبُنَا يَنطِقُ عَلَيۡكُم بِٱلۡحَقِّ ﴾[2] [أي: يُنْطق فيه بالحق][3].

قال: فيكون معنى الآية: ومثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق به، ولا يكون ثَمَّ حذف، وهذا الذي قال ليس بشيء؛ لأنَّ جَعْلَ النهارِ مُبْصرا، كجعله صائما؛ لما كان الإبصار يقع فيه، وكذلك جعل الكتاب ناطقًا، لما كان النطق فيه، ولا يثبت بهذا أنَّ الذي ينعق بمعنى الذي يُنْعق به أصلا.

فالذي يُعَوَّل عليه في هذا الموضع أنْ يكون الله ﷻ قد شبه الكفار بالذي ينعق، والناعق ليس بالراعي، وإنَّما يكون الذي يصيح مِن الغنم، فشبههم في تابعهم وقالبهم بما ينعق مِنْ الغنم بصاحبه/ مِنْ أنَّهم يدعون مالا يسمع، ولا يبصر، ولا يفهم ما أريد به، فلا يكون ثَمَّ حذف، ٢٣٥/ب
وإنَّما اضطر سيبويه لما قلناه؛ لأنَّه أخذ الناعق بمعنى الراعي، فلزمه أنْ يحذف، ولو أخره على هذا (لما ذهب)[4] لما قلنا.

قوله – رحمه الله –: [(**فلمْ يُشَبَّهوا بما يَنْعِقُ**)[5]، أي فلمْ يُشبَّه الكفار بالراعي.

ثُمَّ قال][6]: (**ومِثْل ذلك بنو فلانٍ يَطَؤُهم الطَّريقُ**)[7]، قلت: وهذا مِنْ التجوز أيضا؛ لأنَّ الطريقَ لا يَطأ، وإنَّما يطأ أهلُه، ويستعمل هذا في الذم، فإنَّهم مُمْتهنون، والنَّاس يمشون عليهم لحقارتهم، وقد يكون مدحا، وكأنَّهم ينصبون بيوتهم على الطريق، فيكونون مُشبهين بمن جاء طارقا.

---

(١) سورة يونس، من الآية (٦٧).

(٢) سورة الجاثية، من الآية (٢٩).

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من ب.

(٤) ب: المذهب.

(٥) الكتاب ٢١٢/١.

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من ب.

(٧) الكتاب ٢١٣/١.

ثُمَّ قال: (ومثل ذلك صِدْنَا قَنَوَيْنِ، وإنَّما المعنى: صِدْنَا بِقَنَوَيْنِ، أَوْ صِدْنَا وحَش قَنَوَيْنِ)[١]، قلت: كيفما أخذته فهو على المجاز؛ لأنَّك إنْ حذفت المضاف تجوزت، وإنْ حذفت حرف الجر فقد تجوزت أيضا؛ لأن الظرف المختص لا يصل إليه الفعل إلا على أنَّه مفعول به، لا على أنَّه ظرف[٢].

ثم قال: ومثله: (أنتَ أكرمُ علي مِنْ أنْ[٣] أضْربَك، وأنتَ أنْكدُ مِنْ أنْ تَتْرُكَه)[٤]، قلت: ليس في هذا شيء، إلّا ما ذهب إليه أبو إسحاق الزجاج[٥]، وذلك أنّ قائل هذا الكلام الكلام كان[٦] على ضرب، أو توقَّعَ رجلٌ أنه يضربه، فقال ذلك الرجل: إنَّك تضربني، أو قد عزمت على ضربي، فقال: أنتَ أكرمُ علي مِن أنْ أضربَك، أي: مِنْ ضربِك[٧].

فهنا يجيء الإشكال، وهو أنْ يُفاضل بين الرجل وبين الضرب، وليس ذلك مقصدًا لأحد، وإنَّما هو (على[٨] الحذف، والمعنى: مِنْ صاحب ضربك، والضرب ليس آلة)[٩]، وإنَّما أضافه له؛ له؛ لأنَّه قد أضاف هذا[١٠] الضرب إلى نفسه حين توهم أنَّه يضرب، فقال له: أنتَ أكرمُ مِنْ صاحبِ الضرب الذي نسبته لنفسك، و[١١]ليس لك، فأضاف الضرب له؛ لأنَّه تلبس[١٢] به

---

(١) الكتاب ٢١٣/١.

(٢) فتقول: سرتُ اليومَ.

(٣) قوله: (أن) ساقط من (أ)، والصواب ما أثبته من ب، والكتاب.

(٤) الكتاب ٢١٣/١، مع تغير في اللفظ.

(٥) هو إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج النحوي، كان من أهل الفضل والدين، وكان في فتوته يخرط الزجاج ومال إلى النحو وعلمه المبرد ، من مؤلفاته: (معاني القرآن وإعرابه)، والاشتقاق، الأمالي، توفى سنة ٣١١ هـ، ينظر: إنباه الرواة ١٩٤/١، وبغية الوعاة ٤١١/١.

(٦) ب: زيادة (قد زعم).

(٧) ينظر: قول الزجاج في شرح السيرافي للكتاب ١٨٦/٤، والنكت ٤٢٩/١.

(٨) ب: من.

(٩) ما بين القوسين مكرر في ب.

(١٠) أ: هو، والصواب ما أثبته من ب.

(١١) ب: أو.

(١٢) ب: يلتبس.

عندما اعتقد أنَّه يقع به، فبهذا[١] القدر يكون قوله: مِنْ صاحب ضربك مستقيمًا، وألا يؤخرها كذا، وإلا[٢] فيكون المعنى: أنتَ أكرمُ علي مِنْ نفسك؛ لأنَّ صاحب ضربك هو الذي الذي توهم أنَّه يضرب، فلا بدَّ/ من هذا، نعم قد يمكن أنْ يكون أنتَ أكرمُ علي مني، وأنا ٢٣٦/أ
صاحب ضربك، لولا أنَّه لا يستعمل في هذا المعنى، وإنَّما يستعمل في معنى أنت علي كريم، فلا أضربك، وهكذا يؤخذ: أنت أنكد من أنْ تتركه، فهذا نهاية الكلام في هذا الموضع.

وقول سيبويه – رحمه الله[٣] –: (**مِنْ صاحبِ الضربِ**)[٤]، تفسير معنى، وتفسير لإعراب لإعراب من صاحب ضربك.

ثم أنشد قول الشاعر :

كأنّ عَذِيرهَم بجُنوبِ سِلَّى ** نَعامٌ قاقَ فى بَلَدٍ قِفارِ** [٥]

فهذا على حذف المضاف، بمنزلة أنتَ أكرمُ علي مِن صاحبِ ضربِك؛ لأنَّ صوتهم لا يُشبّه بالنَّعام، وإنَّما هو على معنى: صوت نعام.

وكذلك قوله :

فَلأَبْغِيَنّكُمُ قَناً وعُوارِضاً ** [وَلأُقْبِلَنَّ الخيلَ لاَبَة ضَرْغدِ]** [٦][٧]

---

(١) ب: فهذا.

(٢) ب: أو لا.

(٣) قوله: (رحمه الله) ساقط من ب.

(٤) الكتاب ٢١٣/١.

(٥) البيت من الوافر، وهو للنابغة الجعدي في ديوانه ص٩٧، والكتاب ٢١٤/١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٨٦/٤، ١٨٦/٤، وبلا نسبة في الإنصاف ٥٤/١.

والشاهد فيه : حذف المضاف من الثاني وأقام المضاف إليه في قوله: كأن عذيرهم عذير نعامٍ.

(٦) الشطر الثاني ساقط من ب.

(٧) البيت من الكامل، وهو لعامر بن الطفيل في ديوانه ص٥٥، والكتاب ٢١٤/١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٨٦/٤، وخزانة الأدب ٧٤/٣، وشرح شواهد الإيضاح ص١٥٧.

والشاهد فيه قوله: "قنا وعوارضا " حيث نصبهما بحذف الخافض للضرورة؛ لأنهما مكانان مختصان لا ينصبان نصب الظرف، فهما بمنزلة ذهبت الشام في الشذوذ.

إنَّما هو على حذف حرف الجر، ولا يجوز أنْ يكون وصل الفعل إليه دون حرف؛ لأنَّ المكان المختص لا يصل الفعل إليه أصلا بنفسه[1].

(**وكذلك: أكلتُ أرضَ كذا**)[2] إنَّما يريد: أكلتُ[3] رزقَ أرض كذا.

ثُمَّ قال: (**ومِنْه قولُهم: هذِهِ الظُّهْرُ**)[4]، قلت: فهذا على الحذف؛ لأنَّ الظهر هو الوقت، الوقت، فلو أشرت إليه لقلت: هذا الظهر، فكونهم قد قالوا هذه دليل على أنَّهم أرادوا الصلاة، فحذف[5].

فإنْ قلتَ: كيف حذف المضاف وبقي الحكم للمحذوف؟

قلت: لأنَّه لو بقي الحكم للملفوظ به لألبس[6]، ألا ترى: أنَّه يمكن أنْ يُشار إلى الوقت وإلى الصلاة، فلمَّا أُلبِس لمْ يكن بُدّ مِن رعي المحذوف إذا أُرِيد، وقد علمنا هذا بأكمل وجهٍ في بابِ أسماءِ القبائل والأحياء.

وقوله: (**إنَّما تُرِيدُ اجتَمع النَّاسُ في القَيْظِ**)[7]، تفسيرُ مَعْنى، وتفسير الإعراب اجتمع ناس القيظ.

وقوله[8]:

وشرُّ[9] الْمَنَايا مَيّتٌ[10]

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ١٤٣٥/٣، وهمع الهوامع ١٥٣/٣.

(٢) الكتاب ٢١٤/١.

(٣) قوله: (أكلت) ساقط من ب.

(٤) قال سيبويه: " **ومِنْه قولُهم: هذِهِ الظُّهْرُ** أو العصر أو المغرب ، إنما يريد: صلاة هذا الوقت" الكتاب ٢١٥/١.

(٥) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ١٨٧/٤، وشرح الرماني ٤٩١/٢.

(٦) ب: لالتبس.

(٧) قال سيبويه: " .... واجتمع القيظ، يريد: **اجتمع الناس في القيظ**" الكتاب ٢١٥/١.

(٨) كلمة (قوله) ساقطة من ب.

(٩) أ وب: وبين، والصواب ما أثبته من المصادر والكتب المخرجة.

(١٠) البيت من الطويل، وهو للحطيئة ص١١٥، والكتاب ٢١٥/١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٨٧/٤، وبلا نسبة في الزاهر في معاني كلمات الناس ١٠١/٢، والإنصاف ٥٢/١.

لابدَّ فيه مِنْ الحذف؛ لأنَّ بعض المنايا منية لا زيد.

وكذلك البيت الآخر:

وكيف تُواصِلُ مَنْ أَصْبَحَتْ ** خِلَالتُه كأَبِى مَرْحَبِ** (١)

فالخلالة لا تُشَبهُ بأبي مرحب، إنَّما تُشَبهُ بخلالة أبي مرحب، والحمد لله .

=

وتكملة البيت: .... **بين أهله كهُلْكِ الفَتَى قد أَسْلَمَ الحَيَّ حاضِرُهْ**

والشاهد فيه الحذف، أي منية ميت.

(١) البيت من المتقارب، وهو للنابغة الجعدي في ديوانه ص٣٩، والكتاب ٢١٥/١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٨٧/٤، وسمط اللآلي ٤٦٥/١، ولسان العرب ١٦٧/٥، مادة (رحب).

والشاهد فيه تقدير المضاف المحذوف، أي كخلالة أبي مرحب.

هذا باب وقوع الأسماء ظروفًا وتصحيح اللفظ على المعنى[١]

يريد: أنَّ الباب/ الذي فرغنا منه لم يكن فيه اللفظ مطابقًا للمعنى، ألا ترى: أنَّ قولك: ٢٣٦/ب وُلِدَ له ستون عامًا، على معنى: أنَّ الولد وقع في الستين، وليس اللفظ إلا على أنَّ الستين مولودةٌ، لا مولود فيها، فهو يذكر هنا اللفظ المطابق للمعنى.

فهذه الظروف الزمانية تنقسم ثلاثةَ أقسام: مبهمٌ، ومعدودٌ، ومختصٌ.

فالمعدود: ما وقع جوابًا لـ(كم)[٢]، نحو: سرت عشرين يومًا.

والمختص: ما وقع جوابًا لـ(متى)[٣]، نحو: سرتُ شهرَ المحرمِ؛ لأنَّه وقتٌ معلومٌ.

والمبهم: ما لا يصح أنْ يكون جوابًا لأحد منهما[٤]، نحو: سرتُ حينًا وزمانًا ودهرًا.

ومِنْ المعدود أسماء الشهور، نحو: المحرم وصفر؛ لأنَّ كل واحد منهما صار اسمًا للثلاثين يومًا، فإذا قلت: سرتُ المحرمَ، فمعناها: سرتُ ثلاثين يومًا، فهذا يكون جوابًا لـ(كم).

وإذا قلت: سرتُ[٥] شهرَ المحرمِ، فمعناه: وقت المحرم، وخرج الشهر عن أنْ يكون اسمًا لثلاثين يومًا؛ لإضافته إلى الثلاثين، فإنَّما يكون على وضعه الأصلي، وهو الوقت، شهر المحرم بمنزلة وقت المحرم، فهذا مختص يصلح أن يكون جوابًا لمتى، فهذا الفرق بينهما، أعني: بين شهر المحرم والمحرم، يكون الواحد عددًا، والآخر غير عدد.

فإنْ قلت: متى سرتَ؟ فقلت: شهرًا، لم يجز؛ لأنَّه غير مختص، ويصلح في جواب كم؛ لأنَّه عدد، ألا ترى: أنَّ الشهر إذا أطلق، ولم يُقيَّد بشيء، فإنَّه يكون اسمًا لثلاثين يومًا.

ولتعلم أنَّ ما كان جوابًا لـ(كم) كان العمل فيه كله[٦]، فتقول في جواب كَمْ: سرت ثلاثين يومًا، فيكون العمل في جميعها، وإنْ كان العمل في البعض لم يجز؛ لأنَّه يكون كذبا.

---

(١) ينظر: الكتاب ٢١٦/١.

(٢) ينظر: التوطئة ص٢٠٩، وارتشاف الضرب ١٣٩٩/٣، والتصريح ٥٢٣/١.

(٣) ينظر: التوطئة ص٢١٠، والتصريح ٥٢٣/١.

(٤) ينظر: نفس الصفحة في المراجع السابقة.

(٥) قوله: (سرت) ساقط من ب.

(٦) ينظر: شرح كتاب سيبويه للرماني ٤٩٤/٢، والتوطئة ص٢٠٩، وارتشاف الضرب ١٩٩/٣.

وما كان في جواب (متى) كان العمل في بعضه[١]، وجاز أنْ يكون العمل فيه كله؛ لأنَّك إذا قلت: سرتُ شهر المحرم، فإن[٢] معناه أوقعت سيرًا في هذا الوقت، فهل استغرقت جميع أجزاء الوقت أو لا ؟ أمر محتمل.

واعلم أنَّ جميع الأفعال تصل إلى جميع الظروف الزمانية، بخلاف المكانية[٣]؛ [لأنَّ الفعل لا يصل بنفسه لمختصها، وقد تقدمت علة ذلك في أول الكتاب/][٤]. ٢٣٧/أ

ولم يُنْشِدْ من ظروف الزمان إلا قوله :

لَنَا أَعْنُزٌ لُبْنٌ ثَلاثٌ فَبَعْضُها ** لِأَوْلادِنَا ثِنْتَا وفِي بَيْتِنا عَنْزُ[٥]**

فقال: وفي بيتنا، فوصله بحرف الجر، وقوله: ثنتا بدل من بعضها، كأنَّهُ قال: فبعضها الذي هو ثنتا لأولادنا، وحذف النون ضرورة.

واعلم أنَّ ما كان جوابًا لـ(كم) فإنه قد[٦] يصلح أنْ يكون جوابًا لمتى، نحو: المحرم؛ لأنَّه وقت مخصوص، وما كان جوابًا لمتى فإنَّه قد يصلح أنْ يكون جوابًا لـ(كم)، وذلك سرتُ اليومين اللذين تعرف، إلَّا أنَّ ما كان جوابًا لـ(كم) كان العمل فيه كله، سواء كان جوابًا لمتى أو لم[٧] يكن؛ لأنَّه عدد، فمحال أنْ يكون العمل في بعضه؛ لأنه يكون الكلام كذبًا، وما كان كان جوابًا لمتى، ولا يصح أنْ يكون جوابًا لـ(كم)، فإنَّ العمل فيه كله، وأمكن أنْ يكون في بعضه.

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للرماني ٤٩٤/٢، والتوطئة ص٢١٠، وارتشاف الضرب ١٣٩٩/٣-١٤٠٠.

(٢) ب: كان.

(٣) ينظر: الأصول في النحو ١٩٠/١، والإيضاح للفارسي ص١٥٧-١٦٠.

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من ب.

(٥) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٤٨٧/٢، وشرح التسهيل ٦٢/١، وتمهيد القواعد ٣١٦/١، وخزانة الأدب ٥٠٠/٧.

(٦) قوله: (قد) ساقط من ب.

(٧) ب: ولم.

واعلم أن كل ظرف زمان يستعمل اسمًا، فإنَّه يجوز أنْ يتسع فيه[1]، نحو: اليومَ، ويومُ الجمعةِ، وشبههما، وما لم يستعمل اسمًا، فإنَّه لا يجوز أنْ يتسع فيه.

فإذا وقع الظرف الزماني خبرًا عن المبتدأ، فإنَّ المبتدأ لا يكون إلا زمانًا، أو مصدرًا، و لا يجوز أنْ يكون جثة؛ لعدم الفائدة[2].

فإذا كان زمانًا فإمَّا أنْ يكون الخبر أعم من المبتدأ، أو على قدره، فإنْ كان على قدره فالرفع خاصة[3]، نحو: زمنُ خروجِك السَّاعةُ، ولا يجوز النَّصب؛ لأنَّ الثاني هو الأول.

فإنْ كان أعم منه جاز[4] وجهان: الرفع، والنصب[5]، فتقول: زمنُ خروجِك يومُ الجمعة، الجمعة، ويومَ الجمعة، فيومُ الجمعة حقيقة؛ لأنَّه في اليوم، ويوم الجمعة مجاز، تجعل الخروج طويلا قدْ استغرق اليوم أجمع.

فإنْ كان المبتدأ مصدرًا جاز الرفع والنصب[6]، فالنصب على الحقيقة، والرفع على المجاز، ولهذا يكون النصب عندنا مختارًا[7].

وأمَّا أهل الكوفة فإنَّهم يُفَصّلون[8] هذا[9]، فيقولون: لا يخلو أنْ يكون الخبر معدودًا، أو غير معدود، فإنْ كان معدودًا فالاختيار الرفع، ويجوز النصب قليلا، فتقول: القتالُ يومان؛ لأنَّه صار في معنى ما الثاني فيه هو الأول، ألا ترى: أنَّ المعنى أمَدُ ذلك يومان، فالأول إذا هو الثاني فيكون الرفع مختارًا.

---

(١) ينظر: الأصول في النحو ١٩٢/١.

(٢) ينظر: البسيط في شرح الجمل ٦٠٠/١، وشرح جمل الزجاجي ٣٣٠/١، والتذييل والتكميل ٥٨/٤.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٣٢٠/١-٣٢١، وارتشاف الضرب ١١٢٥/٣، والتذييل والتكميل ٦٢/٤.

(٤) ب: زيادة (فيه).

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٣٢٠/١-٣٢١، والتذييل والتكميل ٦٢/٤.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل ٦٣/٤، وارتشاف الضرب ١١٢٥/٣.

(٧) قال أبو حيان: وذهب الفراء إلى أن المنكور من المواقيت يرفع وينصب كالمعرفة، وهو مذهب البصريين، هذا نقل أبي أبي بكر بن الأنباري. التذييل والتكميل ٦٣/٤، كذلك ينظر: مذهب البصريين في ارتشاف الضرب ١١٢٥/٣.

(٨) أ: يفعلون، والصواب ما أثبته من ب.

(٩) ينظر هذا التفصيل في: ارتشاف الضرب ١١٢٦/٣، والتذييل والتكميل ٦٣/٤.

فإنْ لم يكن الخبر معدودًا فالنصب أحسن، نحو: القتالُ يومَ الجمعةِ؛ لأنَّ هذا ليس بأَمَدٍ، ألا ترى: أنَّ المعنى وقت الجمعة/. ٢٣٧/ب

وهذا الذي قالوه فاسد، ومستندهم فيه ما قلناه مع[1] أنَّ السماع عندهم ورد به[2]، قال قال الله تعالى: ﴿ وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ ﴾[3]، وليس يوجب ما ذكروه أكثر من أنْ يكون الرفع في المعدود أحسن منه في غير المعدود، وأمّا أنْ يكون أحسن من النصب فلا؛ لأنَّ النصب هو الحقيقة[4].

واعلم أنَّ الظروف الزمانية لا يدخل عليها حرف الجر سوى (في)، إلاّ أن تكون متمكنة، فإنْ لمْ تكن متمكنة فلا [يدخل عليها حرف جر أصلا سوى (في) إلا (قبل) و(بعد) من غير المتمكن فإنَّ (مِنْ)] [5] تدخل عليهما عند مَنْ يرى ذلك، وإلّا فالصحيح أنْ (مِنْ) لا تدخل على الزمان، وإذا دخلت (في) فإنَّما يكون ذلك قليلا جدا؛ لأنَّه إنَّما انتصب على معنى (في)، فلا ينبغي أنْ تدخل (في) لاجتماع حرفي معنى، ولا يحفظ من ذلك إلا ما أنشدناه أولا مِن قوله:

وفِي بَيْنِتنا عَنْزُ[6]

وأمَّا المتمكن فيدخل عليه كل حرف ما عدا (في) لهذه العلة، و(مِنْ) لعلة أخرى، وإذا دخل عليها حرف الجر كانت اسمًا، وقد تبين ذلك بوَسْط، ووَسَط.

واعلم أنَّ الظروف تنقسم أربعة أقسام: متصرفٌ ومُنْصرفٌ، وغير مُتَصرفٍ ولا مُنْصرف، ومنصرفٌ غير مُتصرف، ومتصرف غير منصرف[7].

---

(١) أ: من، والصواب ما أثبته من ب.

(٢) ب: والآية.

(٣) سورة سبأ، من الآية (١٢).

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٤/٦٣-٦٤.

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة في نسخة (ب).

(٦) سبق تخريج البيت ص٢٤٣.

(٧) ينظر: التذييل والتكميل ٧/٢٦١، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/٤٩١.

وأعني بالمتصرف: ما يكون في موضع رفع ونصب وجر، وأعني بالمنصرف: ما يكون منونًا مجرورًا[١].

فالذي يكون غير متصرف ولا منصرف: سَحَر وحدها[٢] وذات مرة، وبعيدات بين، وذا صباح، وذا مساء في الغالب.

والذي يكون منصرفا غيرَ[٣] متصرف: عِشَاء، وعَتَمَة، وبُكْرَة، ومساءً، وصباحًا، إذا أردتها أردتها أوقات شيء بعينه، وقبلُ، وبعدُ[٤]؛ لأنَّهما لا يتصرفان بأكثر من دخول مِن[٥].

والذي يستعمل متصرفًا غير مُنْصرف: غُدْوة، وبُكْرة، وضَحْوة، وما عدا هذه فإنَّه يكون متصرفًا منصرفًا، إلا أن بعضها أشد تمكنًا من بعض، على ما يأتي[٦] تفصيله في أثناء الأبواب إن شاء الله.

واعلم أنْ هذه الظروف منها ما لا يكون إلا ظرفًا، ولا يخرج عن الظرفية، ومِنها ما يخرج، فإذا خرج، فمنها ما يخرج ويكون خروجه[٧] أحسن، (ومنها ما يكون بقاؤه ظرفًا أحسن/)[٨]، ٢٣٨/أ [٨]، على ما يتبين.

فالذي لا يخرج أصلا كل ظرف متوغل في الإبهام، مثل: قبلُ وبعدُ، لا يجوز الإخبار عن هذا أصلا؛ لأنَّ شدة إبهامه تمنع عنه الفائدة، فلا تقول: قبلك حسن؛ لأنَّه يقع على ما تقدمك بآلاف السنين، وعلى أمسك، وعلى ما بينهما، فلمَّا توغل في الإبهام لم يحصل معنى،

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ١٣٩٢/٣، والمنهاج في شرح جمل الزجاجي ٥/٢.

(٢) قال أبو حيان: إذا أردته من يوم بعينه على مذهب الجمهور.ارتشاف الضرب ١٣٩٢/٣.

(٣) ب: لا.

(٤) ب: وبعدها.

(٥) ينظر: توضيح المقاصد ٦٦١/٢، وشرح التصريح ٥٢٦/١-٥٢٧.

(٦) ب: سيأتي.

(٧) ب: حرف جر.

(٨) ما بين القوسين مكرر في أ.

وكلما ازداد توغلا في الإبهام كان خروجه أقل، فعلى هذا يكون الترتيب، وسيأتي بيان ذلك في الباب (إن شاء الله)(١).

وألفاظه في هذا الباب بينة جدًا.

وقوله: (**ممَّا لا يكون العمل فيه مِنْ الظروفِ إلَّا مُتصلا في الظرف كله، قوله: سِيرَ عليه الليل والنهار**)(٢)، قلت: لأنَّه جواب لـ(كم)، ألا ترى أنَّه معدودٌ، فالعمل فيه كله، إلَّا أنَّك تجيب بعدد محقق، أو غير محقق، فوقع الجواب هنا بعددٍ غير محقق، ألا ترى: أنَّ المعنى سِيرَ عليه عدد كثير، فهذا إنَّما يجيء على التكثير، واللفظ بين جدًا.

وقوله: (**فأمَّا متى فإنَّما تُريد أنْ تُوقتَ لِزَمنها وقتًا، ولا**(٣) **تُريد عددًا**)(٤)، قلت: إنَّما يكون جوابها أبدًا شيئًا مخصوصًا(٥)، فإنْ اتفق أنْ يكون عددًا كان، وإلا لم يكن، نحو: المحرم وشهر المحرم، إلا أن العدد المحض يكون العمل(٦) فيه كله، وإنْ كان جواب (متى) من ضرورة العدد يكون ذلك، وقد تقدم.

ثم قال: (**وممَّا أُجري مُجرى الدَّهر: المحرم [وصفر وسائر أسماء الشهور**)(٧)، قلت: قلت: قد تقدم(٨) أنَّ المحرم ليس بمنزلة شهر المحرم](٩)، والفرق بينهما بيّن جدا (١٠).

---

(١) قوله:(إن شاء الله) ساقط من ب.

(٢) الكتاب: ٢١٦/١.

(٣) أ: لا، والصواب ما أثبته من ب، والكتاب.

(٤) الكتاب: ٢١٧/١.

(٥) في المخطوط (شيء مخصوص)، والصواب ما ذكرتُه لأن (شيئًا) خبر (يكون) و(مخصوصًا) صفته.

(٦) أ: القول، والصواب ما أثبته من ب.

(٧) الكتاب: ٢١٧/١.

(٨) سبق في صفحة ٢٤٢.

وقال أبو سعيد السيرافي: ظاهر كلام سيبويه الفصل بين أن تقول شهر كذا، وبين ألا تذكر الشهر، فإذا قلت: " سير عليه المحرم " فالسير في كل يوم من أيام المحرم، وإذا قلت: "سير شهر المحرم" أو " شهر ذي القعدة " جاز أن يكون السير في بعضه. شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٩٢/٤.

(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من ب.

(١٠) أ: (جد بين)، والصواب ما أثبته من ب.

ولمْ يُخالف في ذلك أحدٌ إلا أبو إسحاق[(١)] فزعم أنَّ المحرم بمنزلة شهر المحرم[(٢)]، يكون العمل فيه، ويكون في بعضه، وإنَّما معنى قوله: المحرم وصفر صار بمنزلة الثلاثين يومًا (إنَّما)[(٣)] يكون العمل في المحرم، وفي صفر؛ لأنَّه عطف المحرم على صفر، فمحال أنْ يكون العمل في أحدهما؛ لأنَّه يكون كذبا، نعم يكون العمل فيهما، ولا يستغرق جميع أجزائهما.

وهذا عدولٌ عن ظاهر كلام سيبويه، وعن القياس، ألا ترى: أنَّ سيبويه لما ذكر أنَّ المحرم بمنزلة الثلاثين يومًا، قال: ولو قلتَ شهر رمضان، صار بمنزلة يوم الجمعة، وصار جواب متى/، ٢٣٨/ب فهذه تفرقة بَيِّنَة، والقياس يقتضيها؛لأن الشهر لما أضيف خرج عن أن يكون اسمًا لثلاثين يومًا؛ لأنَّه لا يُضاف الشيء إلى نفسه.

ثم قال: (**وجميعُ ما يكونُ مُجْرًى على (متى) يكونُ مُجْرًى على (كم)**)[(٤)]، يريد: أنَّك أنَّك إذا قلت: سرتُ شهرَ المحرمِ، صلح أن يكون جواب (كم)، وتجعل العمل في ساعات وقت الشهر كلها، فكل شيء يمكن أنْ تُجريَه فيكون جواب (كم)، وكذلك يوم الجمعة يكون جواب كم؛ لأنَّك تقول: كَمْ سرت، فتقول: ساعاتُ يومِ الجمعةِ، وما يكون مُجْرًى على[(٥)] (كم) لا يلزم أن يكون مُجْرًى على (متى)؛ لأنَّك تقول: يومين وعشرين يومًا، فهو نكرة، فلا يتصور أنْ يُجاب به (متى) لمكان تنكيره، فلهذا قال: **وبعضُ ما يكونُ في كم، لا يكونُ في متى نحو: الليلَ [والنهارَ]**[(٦)]، ألا ترى أنَّه لا يحصل وقتًا.

---

(١) هو: إبراهيم بن السري الزجاج.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٩٣/٤، والتذييل والتكميل ٢٨٢/٧، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ١٤٣/٥.

(٣) أ: إنما، والصواب ما أثبته من ب.

(٤) الكتاب: ٢١٨/١.

(٥) قوله: (على) ساقط من ب.

(٦) قوله: (والنهار) ساقط من أ، والصواب ما أثبته من ب، والكتاب. الكتاب ٢١٨/١.

ثم قال: (**لأنَّ**[١] **كَمْ الأوَّلُ**)[٢]، أي: أنَّها مُبهمة، تقع المسألة عن مجرد العدد معرفته ونكرته، فهي الأول، أي: الأصل.

وقوله: (**فجُعِلَ الآخر تبعًا له**)[٣]، يعني (متى) جُعِل تبعًا لـ(كم) معنى، وكل ما يجوز[٤] في جواب (متى) يجوز في جواب (كم) ؛ لأنها الأصل ومتى[٥] فرع؛ لأنَّها سؤال عن معرفة.

وقوله: (**ولا يكونُ اللَّيلُ ولا النَّهارُ إلَّا على العِدَّةِ جوابًا لكَمْ**)[٦]، قلت: قد تقرر[٧] أنَّ متى لا يكون جوابها إلَّا معلوم القدر[٨]، فلهذا لا يقع الليلُ والنهارُ في جوابها أصلا.

ثُمَّ قال: (**وتقول سِيرَ عليه اللَّيلُ، تُرِيدُ ليلَ ليلتك**)[٩]، لما قدَّرَ أنَّه يكون جوابا لمتى، وكان في ذلك الموضع يراد به الدهر كله، زعم هنا أنَّه يجوز أنْ تقول: سير عليه الليل، تريد: ليل ليلتك، فهذا عموم يراد به الخصوص.

وقوله: (**وتَجْرِي عَلى الأصْلِ**)[١٠]، أي: ويجوز أنْ تَجري على الأصل، كما تقول: سِيرَ عليه الدهر، لكنْ إذا جَرى على الأصل فإنَّما (يراد)[١١] به التكثير، ولا يكون أبدًا على

(١) أ: لأي، والصواب ما أثبته من ب، والكتاب.

(٢) الكتاب: ٢١٨/١.

(٣) الكتاب: ٢١٨/١.

(٤) ب: (فكان كل ما يجري).

(٥) ب: وهي.

(٦) قال سيبويه: " **ولا يكونُ** الدهر **واللَّيلُ ولا النَّهارُ إلَّا على العِدَّةِ جوابًا لكَمْ**" الكتاب ٢١٨/١.

(٧) أ: تعرف، والصواب ما أثبته من ب.

(٨) قال أبو سعيد السيرافي: يعني أن الدهر والليل والنهار، قد يكون جوابا لكم لما فيه من التكثير ، ولا يكون جوابًا لمتى؛ لأنه لا دلالة فيه على وقت بعينه. شرح السيرافي ١٩٤/٤.

(٩) الكتاب: ٢١٨/١.

(١٠) الكتاب: ٢١٨/١

(١١) ب: يكون المراد.

حقيقته، لكن هو على الأصل في أنَّه لا يراد به ليلة واحدة، كما تقول: "أتاني أهل الدنيا وعسى ألّا يكون أتاك إلا خمسةٌ، واستكثرتهم" [(١)].

٢٣٩/أ فهذا نصٌ من سيبويه على أنَّك إذا استكثرت القليلَ، فلك أنْ تأتي في ذلك الموضع/ بالاسم الذي يعم الجنسَ، خلافًا للشلوبين[(٢)] حيث قال: لا يكون أتاني أهلُ الدنيا (إلا إذا أتاك الجميعُ)[(٣)] لم تعبأ[(٤)] لقلته.

وزعم أنَّ شهري ربيع جاءا على العدد[(٥)]، وذلك بين جدا؛ لأنَّه شيءٌ معلومُ الزّمان والقدر، فيكون جواب: متى كما[(٦)] كان المحرم وشبهه.

ثم قال: (**وتقول: ذهبتُ الشتاءَ وقَصَرْتُ**[(٧)] **الشتاء**)[(٨)]، قلت: هو زمانٌ مخصوصٌ عندهم فيصح في جواب متى.

وقوله: (**لم يُرِد العددَ وجوابَ كَمْ**)[(٩)] أي: لم يقصد إلى العدد، ولا أن يجيب به (كم) جوابًا محققا، وإلا فيجوز أنْ يقع في جواب كم على تقدير المسافات، وسيقول ذلك سيبويه.

ثم أنشد قول ابن الرقاع:

---

(١) أ: واستظهرتهم، والصواب ما أثبته من ب .

ونص سيبويه(جاءني أهل الدنيا وعسى ألا يكون جاءه إلا خمسة فاستكثرهم)، الكتاب ٢١٨/١.

(٢) هو عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي، أبو علي الشلوبين الأندلسي، نزيل إشبيلية، من كبار العلماء بالنحو واللغة، ومن كتبه: التوطئة، وشرح المقدمة الجزولية الكبير، توفي سنة ٦٤٥هـ، ينظر: إنباه الرواة ٣٣٢/٢-٣٣٣، وبغية الوعاة ٢٢٤/٢-٢٢٥.

(٣) ب: (الجميع الجميع والذي بقي).

(٤) ب: زيادة (به).

(٥) ينظر الكتاب: ٢١٨/١.

(٦) قوله (كما) ساقطة من أ، والصواب ما أثبته من ب.

(٧) ب: ويضرب.

(٨) الكتاب: ٢١٩/١.

(٩) قال سيبويه: " وسمعنا العرب الفصحاء يقولون: انطلقت الصَّيفَ، أجروه على جواب متى، لأنه أراد أن يقول في ذلك الوقت، **ولم يُرِد العددَ وجوابَ كَمْ**" الكتاب: ٢١٩/١.

فقُصِرْنَ الشِّتَاءَ بَعْدُ عَلَيْهِ [١]

فهذا نصبه على الظرف.

ثُمَّ قال: (**فهذا يكونُ على كَمْ، وعَلى مَتَى**)[٢]. فسيبويه يزعم أنَّهُ يكون على كم، ومِنْ هنا يؤخذ الرد على الزبيدي[٣]؛ حيث زعم أنَّ قول النحويين: شَتَوي في[٤] النسب إلى الشِّتَاء شذوذٌ، ليس بصحيح[٥]؛ لأنَّه غيرُ شاذ، ألا ترى: أنَّ الشتاء جمع شتوة، فيكون الشتوي منسوبًا إلى شتوة، ولا شذوذ فيه.

فالرد عليه أنَّ الشَّتْوةَ ليست بظرف، وإنَّما هي المطرةُ والشتاء جَمْعَها[٦]، وإنْ كان جمعًا بعد النقل إلى أنْ صار مِنْ أسماء الزمان، والدليل على ذلك أن شتوة[٧] لا يكون أبدا ظرفا، فلا تقول: قمتُ الشتوة، ولو كان الشتاء جمعه لكان على حده، فإذا قد صار شيئًا آخر، والجمع قد زال عنه، فينبغي أنْ يُنسب إليه على لفظه، ولا يُرَدُ إلى واحد، إذ لا واحد له، فقد ثبتَ أنَّ المنسوبَ إليه الظرف، وإذا كان المنسوب إليه الظرف فليس ما قال الزبيدي بشيء؛ لأنَّ الشِّتَاء مفرد لا جمع، فينسب إليه أبدا مع الجماعة.

---

(١) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

وَهوَ للذَّوْدِ أَنْ يُقَسَّمْنَ جارُ

وهو لأبي دؤاد الإيادي في الخصائص ٢/٢٦٥، وشرح أبيات سيبويه ١/١٨١، ولسان العرب ٥/٩٨ (قصر)، والمعاني الكبير ص٨٩، ولعدي بن الرقاع في الكتاب ١/٢١٩.

(٢) قال سيبويه: " **فهذا يكونُ على كَمْ، وعَلى مَتَى**، ظرفينِ وغيرَ ظرفينِ" الكتاب: ١/٢١٩.

(٣) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن عبدالله الزبيدي الإشبيلي النحوي، صاحب طبقات النحويين، كان واحد زمانه في في علم النحو وحفظ اللغة، أخذ العربية عن أبي علي القالي، وولي قضاء قرطبة، توفي سنة ٣٧٩ هـ ، وله من المؤلفات : مختصر العين ، وأبنية سيبويه، ينظر: وإنباه الرواة ٣/١٠٨-١٠٩، وبغية الوعاة ١/٨٤-٨٥.

(٤) أ: من، والصواب ما أثبته من ب.

(٥) ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس ٣٨/٣٥٠.

(٦) أ: جميعا، والصواب ما أثبته من ب.

(٧) أ: سيبويه، والصواب ما أثبته من ب.

فهذه ظروف الزمان وأقسامها بالنظر إلى الإبهام، والعدد، والاختصاص، وما يكون منها جواب متى، وجواب كم، والله أعلم[١].

قال سيبويه – رحمه الله –:(**واعلمْ أنَّ الظروفَ مِنْ المكان كالظروف مِنْ/ الأيام** ٢٣٩/ب **واللَّيالي في سَعَةِ الكلام**)[٢]، قلت: أمَّا السعة على الحذف فلا خلاف في ذلك، فتقول: سِيرَ عليه فرسخان، (أو سير فرسخين)[٣]، وأمَّا المجاز على الطريق الآخر، وهو أنْ يكون السيرُ وقع وقع بهما، ويكون الظرفُ مفعولا به مثل ذلك في الظروف المكانية، وقد ثبت ذلك في الظروف الزمانية، بدليل ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾[٤] وأمثاله، ولم نَسمع[٥] مِنْ التجوز في هذا إلا قوله:

بأَذَلِّ حَيْثُ يَكُونُ مَنْ يَتَذَلَّلُ[٦]

فجعل المكان[٧] ذليلا وقوله :

ما[٨] كَانَتْ الْبَصْرَةُ الْحَمْقَاءُ لِي وَطَنًا[٩]

---

(١) قوله: (والله أعلم) ساقط من ب.

(٢) الكتاب: ٢١٩/١.

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب.

(٤) سورة سبأ، من الآية (٣٣).

(٥) ب: ولم يمنع.

(٦) عجز بيت من الكامل، وصدره:

يَهِزُ الهَرَانِعَ عَقْدُهُ عِنْدَ الخُصَا

وهو للفرزدق في تاج العروس ٣٩٤/٢٢، مادة (هزع)، وخزانة الأدب ٥٣٣/٦، وبلا نسبة في لسان العرب ٤١٣/١٥، مادة (وهز)، وشرح الرضي على الكافية ١٧٦/٣.

(٧) ب: الكلام.

(٨) أ، وب: لو، والصواب ما أثبته من المصادر المخرجة.

(٩) عجز بيت من البسيط،وصدره:

لَوْلا ابْنُ عُتْبَةَ عَمْرٍو والرَّجَاءُ لَهُ

وهو للفرزدق في أدب الكاتب ص٤٢٩، وليس في ديوانه. وروي (بالبصرة الرعناء)في معجم مقاييس اللغة ٤٠٧/٢، مادة (رعن)، وأساس البلاغة ٣٦٤/١، مادة (رعن)، ولسان العرب ٢٥٠/٥، مادة (رعن)، ومعجم البلدان ٤٣٧/١، مادة (بصرة)،

فوصفها بالحمق؛ لأنَّ أهلها حمقى[١].

وابن كيسان يتسع على معنى الاعتماد، كما تقدم مذهبه في الظروف الزمانية[٢]، ويستدل ويستدل بأنَّه لا يوجد[٣] إلا في المختص، ولا يوجد في المبهم، فإذا قلت: سِيرَ عليه فرسخان، فالمعنى لم يسر إلا هذان، لا غيرهما، ولا يجوز سير عليه مكان أصلا.

وإذا أخبرت عن ظرف المكان، فقلت: فلانٌ خلفك، ففيه مِنْ التفصيل ما في الزمان، ولا يخلو أنْ يكون معدودًا، أو غير معدود.

فإنْ كان غير معدود[٤] جاز الرفع، والنصب، فتقول: دارُك مني فرسخان، وفرسخين، والكوفيون يختارون الرفع[٥]؛ لأنه مُخرَّج على أنْ يكون الثاني الأول، نحو: قدر ذلك فرسخان. وإنْ لم يكن معدودًا، فلا يخلو أنْ يملأه[٦] الأول، أو لا يملؤه، فإن ملأه فالرفع أحسن مِن[٧] النصب، نحو: زيدٌ مكانُك، تجعله المكان؛ لأنَّه قد ملأه، فصار كأنَّه هو، وإنْ لم يملأه فالنصب ليس إلا[٨]، نحو زيدٌ خلفَك.

وأنشدوا:

إلَّا جَبْرَئِيل أَمَامُهَا[٩]

قالوا: لما كان لعظمه يملأ الأمام رفع.

---

(١) ب: حمقاء

(٢) سبق في صفحة ٢٢٩.

(٣) ب: زيادة (ذلك).

(٤) قوله: (معدود) ساقط من ب.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ٤/٦٦/٦٧، وارتشاف الضرب ١١٢٨/٣، وتمهيد القواعد ١٠١٨/٢.

(٦) ب: يملأ.

(٧) أ: في، والصواب ما أثبته من ب.

(٨) ينظر: ارتشاف الضرب ١١٢٨/٣، وتمهيد القواعد ١٠١٨/٢.

(٩) وهو جزء بيت من الطويل، وهو لكعب بن مالك في ديوانه ص٢٧١، ولسان العرب ١٦٦/٢، مادة (جبر)، وخزانة وخزانة الأدب ٤١٤/١، وبلا نسبة في التذييل والتكميل ٦٧/٤.

وتمام البيت: **شَهِدْنَا فَمَا تَلْقَى لَنَا مِنْ كَتِيبَةٍ **** يَدَ الدَّهْرِ** ....

ونحن نجيز الرفع مما[1] لا يملأه الأول، نحو: زيدٌ خلفُك.

وأمَّا إن كان خبرًا للظرف فلا يكون إلا مرفوعًا، نحو: مكانُ زيدٍ خلفُك، وقد استوفينا هذا في الظروف التي ذكر سيبويه عقب المنصوبات.

وقوله: (**فأجرِ(كم) في**[2] **الأماكنِ مُجْراها في الأيامِ**)[3]، أي: تتسع فيها فتجعلها ظرفًا، وغير ظرف إذا كانت مُسْتَلّة عن المكان، كما فعلت (بها ذلك)[4] مع الليالي، وكذلك تجري (أين) مُجرى (متى) في الاتساع، وعدمه.

٢٤٠/أ ثم قال/: (**وتقول سِيرَ عليه ليلٌ طويلٌ، ونهارٌ طويلٌ، فإنْ لمْ تَذكر الصِّفة وأردت السعة فهو جائز، إلا أنَّ الصِّفة أحسن؛ لأنَّها تُوَضِّحُ معنى الرفع**)[5]، وهو الاتساع، وذلك أنَّك إذا اتسعت فيه أخرجته إلى الأسماء، فالأولى أنْ تُمكن ذلك؛ لأنَّك[6] مهما وصفته قربته من الأسماء، وكلما زاد الظرف إبهامًا كان مِنْ السعة أبعد، وإلى الظرفية أقرب، وهذا بينٌ جدًا.

ثم قال : (**وتقول: سِيرَ عليه غُدْوَةُ وضَحْوة**)[7]، قد تقدم أنَّ غُدْوَة، وضَحْوة، وبُكْرة إذا (أردتها)[8] لوقت بعينه منعتها الصرف[9]، وعلة[10] ذلك إمَّا التعريف والتأنيث، وإمَّا العدل والتعريف.

---

(١) ب: فيما.

(٢) أ: من، والصواب ما أثبته من (ب)، والكتاب.

(٣) قال سيبويه: " **فأجرِ(كم) في الأماكنِ مُجْراها في الأيامِ** والليالي، وأجْر أين في الأماكن مجرى متى في الأيام" الكتاب ١/٢٢٠.

(٤) ب: (ذلك بها).

(٥) الكتاب ١/٢٢٠.

(٦) قوله: (لأنك) ساقط من ب.

(٧) ينظر:الكتاب ١/٢٢٠.

(٨) أ:(أريد بها)، والصواب ما أثبته من ب.

(٩) ينظر: المقتضب ٣٥٤/٤، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٩٧/٤، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ١٣٢/٥-١٣٣.

(١٠) أ: وعلى، والصواب ما أثبته من ب.

فإن قلت: عماذا عدلت؟ قلت: عن الألف واللام، وصار تعريفها بغير[١] أداة، فأعقبه تعريف العلمية.

فإنْ قلت: ما الفرق بين هذا وبين سَحَر، وأَمْسِ؟ حتى بُنِيا، وأُعْرِب غُدْوة وبُكْرة وضَحْوة.

قلت: الفرق بينهما أنَّ ضَحْوة عدل عن الضحوة، فترك اللفظ لهذا اللفظ، وأمَّا أَمْس وسَحَر فعدل كل واحد منهما بأنْ طرحت[٢] مِنْه الألف واللام، وأُضْمِرَ معناها، لا بأنْ ترك اللفظ للفظ، فلمّا تُضُمِّر هذا المعنى بُني، وأمَّا بُكْرة وعَشِيَّة وعَتْمة إذا أَرَدْتَّها[٣] لوقت بعينه، فإنَّك أيضا تصرفها.

فإنْ قلت: ولم فارقت البناء، وإعراب ما لا ينصرف؟ قلت: لأنَّ فيها أمرا آخر لحظ، فكانت مُعْربة إعراب ما ينصرف، وذلك أنَّهم عدلوها عن الألف واللام، ونووا ذلك، فلهذا لم يمنعهم إلَّا الصرف، فتأمل ما بينهما من الفرق فإنَّه يَلْطُفُ، وهذا مما عمله الفارسي في التذكرة[٤]، وهو حسن جدا، ومؤثر في التفرقة.

فإنْ قلت: لم[٥] قد تصرف عشية، وعَتْمة، وبُكْرة، وأخواتها. قلت: لأنَّها عدلت، فتغيرت، فصار التغير بها يأنس بالتغيير.

ثم قال: (**فترفع**[٦] **على ما رفعتَ**[٧] **ما ذكرنا**)[٨]، أي: على السعة؛ لأنها متصرفة.

وليس مِنْ الظروف ما لا يتصرف إلا ما ذكرناه، وما عدا ذلك يتصرف، فيجوز لك أنْ تتسِع فيه؛ لأنَّه بمنزلةِ الأسماءِ.

---

(١) ب: نعت.

(٢) أ: تحركت، والصواب ما أثبته من ب.

(٣) أ: أُرِيد بها، والصواب ما أثبته من ب.

(٤) كتاب التذكرة لأبي علي الفارسي، وهو مفقود.

(٥) قوله: (لم قد) غير واضح في أ. وما أثبته هو من ب.

(٦) ب: ترفع.

(٧) أ: وقفت، والصواب ما أثبته من ب، والكتاب.

(٨) الكتاب ١/٢٢٠.

وقوله: (مُذْ غُدْوَةُ)[١]، جعل مُذْ اسمًا مبتدأ/، ولم يجعله حرف جر؛ لأنَّه أخبر عنه. ٢٤٠/ب

وقوله: (وكذلك غداةُ أَمْسِ)[٢]، يريد في السعة لا في منع الصرف؛ لأنَّ الممنوع الصرف ما ذكرناه خاصة، وزعم أنَّ حينئذٍ، ويومئذٍ بهذه المنزلة؛ لأنَّه مضاف إلى مبني، وما يضاف إلى مبني[٣] يجوز فيه الإعراب والبناء.

وقوله: (لأنَّك تقول: بَعْد نصفِ النَّهارِ)[٤]، أي :لأنَّك تتصرف فيه بالجرِّ.

وقوله: (إنَّ النَّصبَ فيه على ما مَضَى) [٥]، أي: على السعة.

ثم قال: (وتقول في الأماكنِ: سِيرَ عليه ذاتُ اليمينِ)[٦]، قلت: الظروف المكانية ليس فيها ما لزم الظرفية إلا بين، وسواك[٧]، وما عدا ذلك فلا يخلو مِن أنْ يكون اسمًا لمكان يتمكن يَتمكن عليه، أو لا يَتمكن، فإنْ لمْ يَتمكن عليه لمْ يجزْ أنْ يكون ظرفًا إلَّا أنْ يُسمع، وذلك (هُمَا خَطَّانِ جَنَابَتَيْ أَنْفِهَا)[٨] (.......) [٩].

وإنْ كان ممَّا يَتَمكن عليه فلا يخلو أن يكون مبهمًا، أو معدودًا، أو مختصًا، فالمختص لا يكون ظرفًا إلا أن يسمع[١٠]، وما عداه يستعمل[١١] ظرفًا ويُتَسعُ فيه، فهذا هو الضابط لما قلناه من الظروف المكانية.

---

(١) الكتاب ١/٢٢٠.

(٢) الكتاب ١/٢٢٠.

(٣) ب: المبني.

(٤) الكتاب ١/٢٢١.

(٥) الكتاب ١/٢٢١.

(٦) الكتاب ١/٢٢١.

(٧) سوى من الظروف الغير متصرفة، وقد بين سيبويه ذلك في (باب ما يحتمل الشعر) ١/٣١-٣٢.

(٨) ويعني الخطين اللذين اكتنفا جَنْبي أنف الظبية. ينظر: الكتاب ١/٤٠٥، لسان العرب مادة (جنب) ٢/٣٧٢، وهمع وهمع الهوامع ٣/١٥١.

(٩) لم أتمكن من التعرف عليها لشدة غموضها.

(١٠) ب: يستعمل.

(١١) ب: يكون.

أنشد سيبويه على أنَّ اليمين ظرفٌ قولَ عمرو بن كلثوم:

وكَانَ الْكأْسُ مَجْراها اليَمينَا (١)

فأخره على أنَّ المجرى مصدر، وكأنه قال: وكان جريها اليمين، (أي: في اليمين)(٢).

ولقائل أنْ يزعم أنَّ المجرى ظرف، واستعمله هنا اسمًا؛ لأنَّ المصدر، والزمان، والمكان مِن المعتل اللام يأتي على مَفْعَل(٣). فكأنَّه قال: وكان موضع جريها اليمين، فنصبه، لأنَّه خبر وهو المبتدأ، ويتصور أنْ يكون اليمين منصوبًا على أنَّه ظرف للمجرى، على أنْ يكون أعم منه؛ لأنَّ اليمين ليس موضع الجري خاصة؛ لأنَّه أعم، وكأنَّه قال: وكان في موضع الجري في اليمين، فالعذر أنّ جعلَه ظرفًا ليس فيه تجوز أصلا؛ لأنَّه إبقاءٌ له على أصله، وفي(٤) جعله اسمًا قصر اليمين على أنَّه موضع الجري، فلذلك تنكَّب سيبويه هذا الوجه، وعدل إلى الظرف.

وشرقيّ الدّارِ يستعمل ظرفًا، وغير ظرف، وقد بينا ذلك كله، وفرّقنا بينه وبين شرق الدار، وزعمنا أنَّ شرقَ الدَّارِ مُختصٌ، وشرقيّ الدار مبهم، في آخر أبواب المنصوبات بما فيه مقنع إنْ شاء الله/ (٥). ٢٤١/أ

(١) عجز بيت من الوافر، وصدره:

صَددتِ الكأسَ عنّا أُمَّ عمرٍو

وهو لعمرو بن كلثوم في ديوانه ص٦٥، والكتاب ٢٢٢/١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٩٨/٤، وشرح شواهد الإيضاح ص١٧٢.

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب.

(٣) ينظر: التوطئة للشلوبين ص٣٧٦، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ص ٧٣٣.

(٤) أ: لا،والصواب ما أثبته من ب.

(٥) قوله (إن شاء الله) ساقط من ب.

هذا باب ما يكون فيه المصدر حينًا لسعة الكلام[١]

يذكر في هذا الباب مصادرَ اتُّسع فيها فانتصبت نصب الظرف، إمَّا بأنْ حُذِف المضافُ، أو بأنْ جُعِل المصدرُ الخبر[٢] تجوّزا؛ لأنَّه مقارن له، لا يكون إلا فيه.

فإذا قلت: سِيرَ عليه خفوقَ النَّجمِ، فإمَّا أنْ تُريد زمنَ خفوقِ النجم، ولكنّك أوْجَزت، أو تَجعل الخفوقَ حينًا لما بيناه.

ولا يجوز هذا في ظروف المكان؛ لأنَّك لو قلت: سِير عليه ضربَ زيدٍ، تريد مكان ضرب زيد لم يجز؛ وذلك لأنَّ ظرف[٣] المكان يقع فيه الفعل القليل والكثير.

والزمان أبدا مدَدٌ للفعل كائنٌ على حسبه، (ألا ترى: أنَّه لا يكون الفعل إلا على حسب)[٤] الزمان، إنْ كان قليلا فقليل، وإنْ كان كثيرا فكثير، فلما كان أمره هذا صار مددًا له، فاستسهل فيه هذا، فصار يُعَبَّرُ بالمصدر عنه مطلقًا غير مقتصر بذلك على مصدر دون آخر، إلا أن الذي ينبغي أنْ يُرتكب في هذا طريقُ حذف المضاف؛ لاطراده في جميع العربية.

وزعم ابن كيسان[٥] أنَّ الاتِّساع على ذلك الطريق الآخر، ولعمري ما هو إلا يسهله ما ذكرناه من كونه صار مقدارًا للزمان، ومعبرا به عنه، والاتساع هنا جائز كما جاز في الباب الأول[٦]، إلا أنَّه ينبغي أن يكون الاتساع في الباب الأول أقوى منه هنا، وذلك أنَّه هناك ليس فيه إلا تجوز واحد، إذا قلت: وُلِدَ له ستون عامًا، وأنت هنا قد تجوزت قبل السعة بأنْ جَعلتَ المصدر حينًا، فينبغي أنْ يكون الاتِّساع أبعد.

---

(١) قال سيبويه: "**هذا باب ما يكون فيه المصدرُ حِينًا لسعة الكلام**" الكتاب ٢٢٢/١.

(٢) أ: الخفي، والصواب ما أثبته من ب.

(٣) قوله: (ظرف) ساقط من ب.

(٤) ما بين القوسين مكرر في ب.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ٩٧/٨-٩٨، وتعليق الفرائد ٢٥٣/٥.

(٦) يريد: باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام والإيجاز والاختصار

فإنْ جاء ما ظاهره في[1] الكتاب خلاف هذا فمؤول عندي، والاتِّساع عندنا على طريق الحذف، وعند أبي الحسن بن كيسان على أنَّه جعل المصدر مفعولا[2].

والصحيح أنْ يكون الاتِّساع على الحذف لاطراده هنا، وفي جميع الأبواب، فهذا هو الذي يقال في هذا الموضع.

ونرجعُ الآن للفظه قوله – رحمه الله –: (**صَلاةَ العَصْرِ**)[3] اسم في معنى/ المصدر بمنزلة ٢٤١/ب
العطاء، وقدَّره على الحذف كما قلناه؛ لأنَّه الأولى، وزعم أنَّك إذا رفعت أجمع كان عربيا، وقد قلنا هذا.

ثُمَّ قال: (**وليْسَ بأبْعدَ من وُلِدَ له ستون عامًا**)[4]، فهذا ظاهره أنَّه مثله، وقد قام الدليل على أنه أبعد منه، فإنما ينصرف هذا إلى الترجمة، وكأنه يقول: وليس قولك: سير عليه خفوق النجم فتجعل المصدر حينًا بأبعد من ذلك؛ لأنَّك في كلا الموضعين تحذف مضافًا.

ثم قال: (**وتقولُ: سِيرَ عليه فَرْسخانِ يَوْمَيْنِ**)[5]، إنْ قلت: ما الذي أدخل هذا في هذا الباب؟ قلت: مراده أن يريك بأن يذكر الظروف المتسع فيها زمانية ومكانية، فأنت هنا قد اتسعت في المكان، ولك[6] أنْ تتسع في اليومين، أيَّ ذلك فعلته جاز.

وقوله: (**صار بمنزلةِ قولِك: سِيرَ عليه بعيرُك**)[7]، أي: أنَّه عند[8] الاتِّساع صار اسمًا كالبعير، وخرج مِنْ أنْ يكون ظرفًا، كما أنَّ البعير كذلك، وهذه المصادر إذا صارت ظروفًا فإنَّها

---

(١) أ: من، والصواب ما أثبته من ب.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٩٨/٨.

(٣) قال سيبويه: "هذا باب ما يكون فيه المصدرُ حِينًا لسعة الكلام وذلك قولك: متى سِيرَ عليه فيقول: مَقْدَمَ الحاجِّ وخُفوقَ النَّجمِ، وخلافةَ فلانٍ **وصلاة العصر**" الكتاب ٢٢٢/١.

(٤) الكتاب ٢٢٣/١.

(٥) الكتاب ٢٢٣/١.

(٦) أ: فأنت، والصواب ما أثبته من ب.

(٧) أ و ب بعدك، والصواب ما أثبته من الكتاب ٢٢٣/١.

قال سيبويه: "وتقول سير عليه فرسخانِ يومَيْنِ لأنَّك شغلت الفعلَ بالفرسخَيْنِ فصار كقولك سير عليه بَعيرُك يومَيْنِ"

(٨) أ: غير، والصواب ما أثبته من ب.

إذا وقعت أخبارًا بمنزلة الظروف التي ذكرنا إنْ كانت خبرًا لزمان فالرفع[١]، إلَّا أنْ يكون الأول أخصّ مِن الثاني فيجوز النصب[٢]، فتقول: خروجُك خلافةُ الحجاجِ، ويجوز النصب؛ لأنَّ الثاني عامّ، وإنْ كان مساويًا له فالرفع، تقول: خروجُك خفوقُ النجمِ، أي: زمنُ خروجك هذا.

وإنْ وقعت خبرا لما ليس بزمان، فإما أن يكون معدودًا، أو غير معدود، فإنْ كان معدودًا جاز الرفع والنصب[٣]، وزعم الكوفيون أنَّ الرفع أحسن[٤]، وإنْ لمْ يكن معدودًا، فالنصب خاصة إنْ كان أعم، هذا مذهب الكوفيين[٥]، ونحن نجيز الرفع، وإن لم يكن أعم جاز الرفع والنصب[٦]، فلا فرق بين الأزمنة هنا وبينها في الباب الأول.

وإذا وقع[٧] المصدر هنا خبرًا للمصدر، ولم يرد به زمان البتة، لم يكن بُدّ من الرفع، ويكون ويكون بمنزلة قوله:

وَظَنِّي بِهَا حِفْظٌ لِغَيْبِي ورِعيةٌ ** لَمَّا اسْتَوْدَعَتْ والظَّنُ بِالغَيْبِ وَاسِعٌ**[٨]

لأنَّه أراد: ومظنوني بها كذا، أو صاحب ظني كذا، فهو مصدر لم يخرج إلى الخبر/. ٢٤٢/أ

قوله – رحمه الله –: (**وتقول: صِيدَ**[٩] **عليه يومَ الجمعةِ غُدْوَةُ**)[١٠]، قلت : أقام هنا غدوة، فاتَّسع فيها، فخرجت مِنْ أنْ تكون ظرفًا، ولذلك جاز الجمع بينها وبين يوم الجمعة.

---

(١) فتقول: خروجُك خلافةُ الحجاجِ . ينظر: التذييل والتكميل ٤/٦٢.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٤/٦٢.

(٣) فتقول: القتال يومان، أو القتال يومين.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٤/٦٣.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ٤/٦٣-٦٤.

(٦) ينظر: المرجع السابق.

(٧) ب: رفع.

(٨) البيت من الطويل، وهو لقيس بن الحدادية في أمالي اليزيدي ص١٥٣، والاختيارين للأخفش الأصغر ص٢٢٦، والتذكرة السعدية في الأشعار العربية ص٥٢٧.

(٩) أ وب: سير، والصواب ما أثبته من الكتاب.

(١٠) الكتاب ١/٢٢٣.

وقوله: (**وإنْ شِئْتَ جعلتَها ظَرْفًا**)[١]، يعني[٢]: وإنْ شِئْتَ نصبت الغُدْوة، فقلت: سِيرَ عليه يومُ الجمعةِ غُدْوَةً، تجعل أحدَهما بدلا مِن الآخر؛ لأنَّ الفعل لا يقتضي[٣] مما يطلبه أكثر مِنْ لفظه.

ثُمَّ قال: (**وإنْ شِئْتَ قلتَ: سِيرَ عليه يومُ الجُمعة غُدوةَ**)[٤]،أي: وإن شئت، فقلت، فترفع ما نصبت وتنصب ما كنت رفعته على ذلك التأويل، وهذا بينٌ جدًا، ولك رفعهما، تجعل أحدهما بدلا من الآخر.

ثم قال: (**وتقول: [إذا كان غدٌ فأتنِي]**)[٥] قصده أنْ يُبين أنَّ كل ما تصرف فيه يجوز الاتِّساع فيه، فتقول: إذا (كان غدٌ)[٦] فأتني، فقد تصرف بأنْ صار فاعلا، فقد[٧] اتُّسِعَ فيه، فيه، وإذا اتُّسِعَ في الظرف فإنَّه متصرف، ولهذا فما يمتنع من التصرف فإنَّما يمتنع؛ لأنَّه لم يُتَّسعْ فيه، أو لأنَّه يُفَسر معناه، فلا تقول: سِيرَ عليه سَحَر، ولا عِنْد السَّحر؛ لأنَّه لا يتصرف فلا يُتَّسع فيه، ولا تقول : إذا كان الليل فأتني؛ لأنَّ هذا وإنْ كان مُتصرفًا فإنَّه يمتنع هذا التصرف فيه؛ (لفساد معناه)[٨]، ألا ترى: أنَّ الليل هو الخبر كله، فلا يصح أنْ يقول: إذا كان الليل كله كله قد انقضى فأتني، هذا ما لا يتصور، فإنَّما يمتنع من التصرف أحد شيئين: إمَّا ما لا يُتَّسع فيه، وإمَّا ما يَفْسد معناه عند التَّصرف فيه، فهذا مراده، واللفظ بين.

---

(١) الكتاب ١/٢٢٣.

(٢) قوله: (يعني) ساقط من ب.

(٣) قوله: (لا يقتضي) ساقط من ب.

(٤) الكتاب ١/٢٢٣.

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من أ، وهناك بياض في المخطوط يبين هذا السقط.
الكتاب ١/٢٢٤.

(٦) ب: (سار زيد).

(٧) أ: فهو، والصواب ما أثبته من ب.

(٨) ب: لفظا ومعنا.

وقوله : (فإنْ شِئْت قلت إذا كان غدًا)[١] أي: إنْ شئت لم تتصرف، (ونصبت)[٢] على على الظرف، وهذه لغة بني تميم هم الذين يضمرون لمشاهدة الحال، وأهل الحجاز لا يضمرون ويرفعون الاسم[٣].

وقوله: (لأنَّ كان[٤] كثيرةُ الاستعمال)[٥]، يريد: أنَّها يعبر بها عن كل زمانٍ ماض كان أو أو مستقبل.

٢٤٢/ب وقوله: (حذفوا)[٦] يعني اسم كان، كما حذفوا: حينئذٍ الآن، وإنَّما يريدون/: انظر إليَّ الآن الآن على ما ثبت في غير هذا [٧] الموضع على الكمال، وذكر أن الإضمار يكون على وجه آخر، وهو أنْ تُضْمر شيئًا مُقَدما[٨] لا ما في الحال، فهذا لا يجوز في هذا خاصة، بل في كل فعل؛ لأنَّه إضمار شيء متقدم، والإضمار الأول مخصوص به موضعه؛ لأنَّه إضمار لدلالة[٩] الحال، فلا يتعدى موضعه.

وقوله: (والأوَّلُ محذوفٌ مِنْه لفظُ المظهَر)[١٠] أي: وقت إضمارك ما نحن عليه، إنَّما حذفت مستحقًّا شيئًا كان في اللفظ، وأمَّا هذا فإنَّه لم يحذف بل أُضْمِرَ لدلالة ما قبله الذي يعود عليه.

---

(١) الكتاب ٢٢٤/١.

(٢) ب: وبقيت هذا.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٠١/٤، والتصريح ٣٩٩/١.

(٤) أ: كل، والصواب ما أثبته من ب،والكتاب.

(٥) قال سيبويه: "ا وإنْ شئت قلت إذا كان غداً فأْتِني ... ولكنَّهم أَضمروا استخفافاً لكثرة كانَ في كلامهم لأنَّه الأصلُ لما مَضى وما سَيَقَعُ | وحذفوا كما قالوا حِينَئِذٍ الآنَ" الكتاب ٢٢٤/١.

(٦) الكتاب ٢٢٤/١.

(٧) ب: زيادة (في هذا).

(٨) في المخطوط (مقدم)، والصواب ما ذكرته؛ لأن (مقدما) صفة لـ(شيئا).

(٩) ب: له.

(١٠) الكتاب ٢٢٤/١.

وقوله:(**إذا كان الليلَ فأتِني**[١] **لمْ يجزْ ذلك**)[٢]، أي[٣] لمْ يجزْ فيه الرفع الذي قدمته[٤]، ولا النصب في هذه المسألة؛ لأنَّ الليل لا يكون ظرفًا إلَّا أنْ تُرِيد الليالي، فيفسد المعنى، وإنَّما يستعمله ظرفًا إذا أَضْمرت ما يحسن[٥] عليه، فتقول: إذا كان الليلَ انقضت الدنيا، أي إذا كان ما ذكرته في جميع الليالي (فقد انقضت الليالي)[٦]، وانقضى بانقضائها هذا الوجود[٧].

وقوله[٨]: (**لأنَّهم إنَّما يتكلَّمون به في الرفعِ والنصبِ بالألف واللام**)[٩]، أي: إذا أرادوا رفعه فلا بدَّ مِنْ الألف واللام، أو التنكير.

وقوله: (**كذلك تَحْقيرُه**)[١٠]، يعني لا يتصرف، إنَّما يكون[١١] منصوبًا على الظرفية أبدا.

وقوله: (**على هذا المعنى**)[١٢]، أي: على هذا أنْ تُرِيدها[١٣] لوقت بعينه.

وكذلك قوله: (**لمْ يَستعملُوه على هذا المَعْنى إلَّا ظَرْفًا**)[١٤]، أي: لم يستعملوها مرادًا بها الوقت المعين إلّا ظرفًا، وقد ذكرنا ذلك في الباب الأول.

---

(١) قوله (فأتني) غير واضح في أ، وما أثبته من ب، والكتاب.

(٢) الكتاب ١/٢٢٤.

(٣) ب: فمن.

(٤) ب: حذفته.

(٥) ب: يخبر.

(٦) ما بين القوسين ساقط من ب.

(٧) ب: الوجه.

(٨) ب: وقولهم.

(٩) قال سيبويه: "وممَّا لا يَحسن فيه إلاّ النصبُ قولهم سير عليه سَحَرَ لا يكون فيه إلاّ أن يكون ظرفاً **لأنَّهم إنما يتكلّمون به في الرفع والنصب والجرّ بالألف واللام**" الكتاب ١/٢٢٥.

(١٠) أ و ب: تمييزه، والصواب ما أثبته من الكتاب ١/٢٢٥.

قال سيبويه: " **وكذا تحقيرُه** إذا عنيت سَحَرَ ليلتِكَ، تقول: سيرَ عليه سُحَيْراً".

(١١) ب: كان.

(١٢) الكتاب ١/٢٢٥.

(١٣) ب: تريد بها.

(١٤) قال سيبويه: " ومثل ذلك صِيدَ عليه صَباحا ومَساءً وعشيّةً وعِشاءً إذا أردت عِشاء يومِك ومَساءَ ليلتك لأنَّهم **لم**
=

ثم قال: (ومثل ذلك: سِيرَ عليه ذاتَ مرّةٍ)[1]، قلت: مِنْ النَّاس مَنْ اعتل لعدم تصرف هذا بأنَّ وُرُوده قليلٌ جدًا[2]، فلمَّا استعمل فيه هذا القليل لم يتصرف، وقلَّ تمكنه؛ لأنَّ التغيير يأنس بالتغيير.

ومنهم مَنْ اعتل بأنَّها مبهمة، ألا ترى: أنَّ كل قطعة من الزمان تُسمى مرة، فلما كانت
٢٤٣/أ مبهمة/ قل تمكنها؛ لأنَّ ما قل تمكنه إنَّما بابه أنْ يكون مبهمًا كثير التوغل في الإبهام، وإنَّما ذكر هذه الأشياء وإنْ لم تكن مِنْ الباب؛ لأنَّه يريك أنها لا تتمكن[3] فلا يُتَّسع فيها.

(وبُعيداتِ بَيْنٍ)[4] علة قلة تمكنها علة بَعْدُ؛ لأنَّها شديدة الإبهام، وحُكِي أنَّ لغةَ لخثعمٍ[5] تصرف ذي صباح، وذات مساء، وكل ما يضاف إليه.

وعليه قوله:

عَزَمْتُ عَلى إقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ[6]

وقوله: (إنَّه ليُسارُ عليه صباحَ مَساءَ)[7]، غير متمكن، يريد به صباحَ أيامِه كلِّها، ومساءَها، وهو بمنزلة: (هو جاري بيت بيت) فلما رُكب جاز أنْ يُضاف، وأنْ يُبنى كما فُعل ذاك بـ(بعلبك)، ولا يكون إلا ظرفًا.

=

يَستعملوه على هذا المعنى إلاَّ ظرفا"، الكتاب ١/٢٢٥.

(١) الكتاب ١/٢٢٥.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٧/٢٧٦، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٥/١٣٨، وهمع الهوامع ٣/١٤٤.

(٣) أ: (أبدا لا تمكن)، والصواب ما أثبته من ب.

(٤) قال سيبويه: " وكذلك إنَّما يُسارُ عليه بُعَيْداتِ بَيْنٍ لأنَّه بمنزلة ذاتِ مرّةٍ "، الكتاب ١/٢٢٥.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ٧/٢٧٤، وتمهيد القواعد ٤/١٩٠٧، والهمع ٣/١٤٣.

(٦) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

لِشَيءٍ مَا يسوَّدُ مَنْ يَسُودُ

وهو لأنس بن مدركة في شرح المفصل لابن يعيش ٢/١٧٠، وخزانة الأدب ٣/٨٧، ونُسب لرجل من خثعم في الكتاب ١/٢٢٧، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/٢٠٦.

والشاهد فيه جر " ذي صباح " بالإضافة اتساعًا ومجازًا، والوجه فيه الظرفية.

(٧) الكتاب ١/٢٢٧.

ثم قال: (**فليْس تجوز هذه الأسماء أنْ**[١] **تُجْرى مُجْرى يوم الجمعةِ**)[٢]، إذ[٣] ليس يجوز فيها الاتساع؛ لأنَّها على حسب ما ينقل البناء، ولا يتعدى ذلك فيها.

ثم قال:(**وممَّا يُختار فيه أن يكون ظرفًا، ويَقبُحُ أنْ يكون غيرَ ظرفٍ صفةُ الأحيانِ**)[٤]، قلت: الصفة لا تستعمل غير تابعة إلَّا في مواضع محصورة[٥]،وهي أنْ تكون خاصة بجنس الموصوف، نحو: مررتُ بكاتبٍ، ومررتُ بمهندسٍ، أو تكون قد استعملت استعمال الأسماء، وذلك يُحْفظُ (ولا يُقاسُ عليه)[٦]، نحو: الأبطح والأبرق، أو يكون خبرًا، نحو: زيدٌ قائمٌ، لا يحتاج هذا إلى أنْ تقول: زيدٌ رجلٌ قائمٌ؛ لأنَّه قد عُلم أن زيدًا هو صاحب الصفة، أو يكون حالا نحو : مررتُ بزيدٍ راكبًا، وجاءني زيدٌ راكبًا، ولا يحتاج إلى أنْ تصف فتقول: رجلا راكبًا؛ لأنَّه قد عُلم أن ذا الحال هو صاحب الصفة، أو يكون وصفًا لظرف؛ لأنَّ الظرفَ يُشبه الحال في أنَّه منصوب على معنى في[٧]، فتقول: جلست قريبًا منك، أي: مكانًا قريبًا مِنك، وأيضا فإنَّه يعلم أن المعنى في قريب فلما[٨] كان يشعر بالظرف، وكان يشبه الحال حسن هذا.

وإذا خرجت الصفة عن هذه المواضع لم يجز/ استعمالها[٩] إلا تابعة، ولا تكتفي بتقدم[١٠] ٢٤٣/ب الموصوف، ألا ترى أنَّ سيبويه – رحمه الله[١١] – منع ألا ماءَ ولو باردًا، وإنْ تقدم الموصوف،

---

(١) ب: أي.

(٢) قال سيبويه: " **فليس يجوز هذه الأسماءُ** التي لم تتمكّنْ من المصادر التي وُضِعَتْ للحِين وغيرِها من الأسماء **أن تُجْرَى مُجرى يوم الجمعة** وخُفوقِ النجم ونحوِها"، الكتاب ١/٢٢٧.

(٣) ب: أي.

(٤) الكتاب ١/٢٢٧، وفي نسخة (أ): الأخبار، والصواب ما أثبته من الكتاب.

(٥) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/١٧٠، والارتشاف ٤/١٩٣٨-١٩٣٩.

(٦) ب: لا يقاس.

(٧) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/٣٠٦، والمنهاج في شرح جمل الزجاجي ١/٢٨٥.

(٨) أ: كلما، والصواب ما أثبته من ب.

(٩) أ: اشتغالها، والصواب ما أثبته من ب.

(١٠) أ: بعدم، والصواب ما أثبته من ب.

(١١) قوله: (رحمه الله) ساقط من ب.

وأجاز ولو باردا ؛لأنَّه حال، ولكن ألا ماءٌ ولو باردٌ، إنْ جاء أحسن مِن مررتُ بطويلٍ، فهذه مقدمة لهذا الموضع. وعليها يدل لفظه.

قوله – رحمه الله –: (**وإنَّما نُصِبَ صفةُ الأحيانِ**[١] **على الظَّرفِ، ولمْ يجزْ الرفعُ؛ لأنَّ الصِّفةَ لا تقعُ موْقعَ الاسْمِ**)[٢]، أي: لا يجوز استعمالها غير تابعة، فلهذا لم ترفع.

ثُمَّ قال: (**كما أنَّه لا يكونُ إلَّا حالا قولُه : ألّا ماءَ ولو باردًا**)[٣]، أي: نصبت صفة الإخبار، كما تنصب: ألا ماء ولو باردا.

ثم قال: (**لأنَّه لو**[٤] **قال: ولوْ**[٥] **أتاني باردٌ كان قبيحًا**)[٦]، أي: لمْ يجزْ.

ثُمَّ قال: (**وكما لمْ تَقْوَ**[٧] **الصِّفةُ فِي هذا**)[٨]، أي: في قوله : ألا ماءَ ولو باردا، إلّا حالا حالا أو تابعة، وكذلك وَصْفُ الظَّرف لا يجوز إلّا ظرفًا، أو مجرى على الاسم تابعا.

ثُمَّ قال: (**فإنْ قلتَ: دهرٌ**[٩] **طويلٌ حَسُنَ**)[١٠]، أي: إنْ وصفتَ، وذكرتَ الموصوفَ حَسُنَ الرفعُ.

ثُمَّ قال: (**وقدْ يَحْسُنُ أنْ تقولَ سِيرَ عليْه قَرِيبٌ**)[١١]، أي: يحسن في موضعه، وهو الشعر إنْ جاء فيه.

---

(١) أ و ب: الأخبار، والصواب ما أثبته من الكتاب.

(٢) الكتاب ١/٢٢٧.

(٣) الكتاب ١/٢٢٧.

(٤) ب: ولو.

(٥) قوله: (ولو) ساقط من ب.

(٦) الكتاب ١/٢٢٧.

أ: مبهما، والصواب ما أثبته من ب، والكتاب.

(٧) ب: غير واضحة.

(٨) الكتاب ١/٢٢٧-٢٢٨.

(٩) أ وب: وهو، والصواب ما أثبته من الكتاب.

(١٠) الكتاب ١/٢٢٨.

(١١) الكتاب ١/٢٢٨.

ثُمَّ قال: (**لأنَّك تقولُ: لقيتُه (مُذْ قَرِيبٌ)**)[١]، يريد: أنَّ النصب لا يلتزم إلّا في ما لا يتصرف، وأمَّا ما خرج عن النصب فإنَّ الاتساع[٢] جائز، وقريب مما لا يلتزم الظرفية، بل يكون يكون اسما، فتقول: مذ[٣] قريب، فهذا يحسن لذلك الذي يجوز على قبح.

ثُمَّ قال:(**وربَّما جرت الصِّفةُ فِي كلامِهم مجرى الاسم فمِن ذلك الأبرقُ والأبطحُ**)[٤]، أي: تخرج عن الصفة إلى الاسم، فهذا وأشباهه يلي العامل؛ لأنَّ العربَ فعلتْ به ذلك[٥].

ثُمَّ قال: (**ومِنْ ذلك مَلِيٌّ مِن النَّهارِ**)[٦]، يُرِيدُ: أنَّ مليا ممّا أُستُعْمِلَ اسْتعمال الأبطح والأبرق، وهو يلي العامل، فتقول: سِيرَ عليه مليٌّ مِنْ النَّهارِ، وهو مِنْ الملوان الليل والنهار[٧]، وإنَّما[٨] قيل: الملوان؛ لأنَّهما مملوءان بالحوادث، فملي من النهار كقوله[٩] : قطعة من النَّهارِ مملوءة.

ثُمَّ قال: (**والنَّصْبُ فِيه كالنَّصْبِ فِي قريبٍ/**)[١٠]، أي: على الظرف. ٢٤٤/أ

ثُمَّ قال: (**وممَّا يُبَيِّنُ لك أنَّ الصِّفةَ لا يَقْوى فِيها إلّا هذا**)[١١]، أي: وممَّا يُبين لك أنَّ الصِّفةَ لا تكون إلَّا في المواضع التي قلنا أنْ لو سئلت، فقيل لك : هل سِيرَ عليه ؟ لقلتَ :نعم

---

(١) الكتاب ٢٢٨/١.

قوله: (مذ قريب) ساقط من ب، وفيه زيادة (ذلك).

(٢) أ: الاتباع، والصواب ما أثبته من ب.

(٣) ب: فيه.

(٤) الكتاب ٢٢٨/١.

(٥) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٧٠/١، وارتشاف الضرب ١٩٣٨/٤-١٩٣٩.

(٦) الكتاب ٢٢٨/١.

(٧) ينظر: المخصص لابن سيده ١٤٩/٤، وتاج العروس من جواهر القاموس ٥٥٤/٣٩.

(٨) ب: وإلا ما.

(٩) ب: كقولك.

(١٠) الكتاب ٢٢٨/١.

(١١) الكتاب ٢٢٨/١.

سِيرَ عليه شديدًا، وتنصب على الحال، ولا يكون فيه الرفع؛ لأنَّه لا يقع موقع الاسم الذي ليس بظرف.

ثُمَّ قال: (**لأنَّه لَيْس بِحِينٍ يَقعُ فيه الأمرُ**)[١]، أي: لا ينعت[٢] لأنَّه ليس بِظرفٍ.

ثُمَّ قال: (**فإنْ وصفتَ حسُن**)[٣]؛ لأنَّه يعرب من الأسماء.

ثُمَّ قال: (**فإنْ قلتَ: سِيرَ عليْه طويلٌ مِنْ الدَّهرِ، وشديدٌ مِنْ السَّيْر حَسُن**)[٤]، يريد: أنَّك قد[٥] وصفته، فاختص فصار بمنزلة سير شديد، فكلما قَرُبَ من الأسماء بالوصف حسن أنْ يُرْفع، [والله أعلم بالصواب.

* * * *

تمّ السفر الأول مِنْ شرح كتاب سيبويه، يتلوه في أول السفر الثاني: (هذا باب ما يكون من المصادر مفعولاً فيرتفع كما ينتصب) إنْ شاء الله، ونسأله العفو والمرحمة بمنه وكرمه إنَّه على كل شيء قدير.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبين والمرسلين، وعلى آله الطاهرين، وسلم تسليمًا كثيرا إلى يوم الدين، بلغ مقابله من أوله إلى آخره حسب الطاقة، نفع الله به من قابله ومن قرأه، ومن نسخه وجميع المسلمين والحمد لله رب العالمين/][٦] ٢٤٤/ب

---

(١) الكتاب ١/٢٢٨.

(٢) ب: لا ينصب.

(٣) الكتاب ١/٢٢٨.

(٤) الكتاب ١/٢٢٨.

(٥) ب: لو.

(٦) ما بين المعقوفتين من قوله: (والله أعلم ..) إلى قوله:(والحمدلله رب العالمين) ساقط من ب.